جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي وعلاقات دولية

بعنوان:

السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي

إعداد الطالبين

- **رابح بوخلخال**
- **محمد الحبيب جامد**

تحت إشراف الدكتور:

محمد النذير بن عرفة

لجنة المناقشة

الدكتور: بوعيشة بوقفالة	**رئيسا**
الدكتور: محمد النذير بن عرفة	**مشرفا ومقررا**
الدكتور: رابحي لخضر	**مناقشا**

السنة الدراسية: 2017-2108

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صَدَقَ اللهُ العَظِيمِ

❁إهداء❁

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز و جل (**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**) صدق الله العظيم إلى روح والدتي رحمها الله وإلى والدي حفظه الله

إلى أساتذتي في مختلف الأطوار الدراسية (إبتدائية محمد قوربن الأغواط، متوسطة حسيبة بن بوعلي الأغواط، ثانوية الإمام الغزالي الأغواط، المدرسة الوطنية للإدارة حيدرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

إلى كل أفراد عائلتي

إلى من تحملت معي عناء الدنيا زوجتي

إلى أبنائي إسكندر حسام الدين، ندين ملاك و صغيرتهم صبرينة.

حبيب

❁إهداء❁ (مكرر)

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل (**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**) صدق الله العظيم إلى روح والدتي رحمها الله وإلى والدي حفظه الله

إلى أساتذتي في مختلف الأطوار الدراسية (إبتدائية محمد قوربن الاغواط، متوسطة حسيبة بن بوعلي الأغواط، ثانوية الإمام الغزالي الأغواط، المدرسة الوطنية للإدارة حيدرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

إلى كل أفراد عائلتي

إلى من تحملت معي عناء الدنيا زوجتي

إلى أبنائي إسكندر حسام الدين **رحمه الله**، ندين ملاك و صغيرتهم صبرينة.

حبيب

إهداء

الحمد لله الذي هداني إلى نور العلم وأنار فؤادي

والصلاة على خير خلق الله وأحبه

إلى الهادي و المصطفى عليه الصلاة والسلام

إلى من فيهما الرجاء

إلى من رعاني و على الأخلاق و الفضيلة رباني أعز المخلوقات والدي الكريم رحمه الله

إلى الغالية و العزيزة على قلبي أمي حفظها الله و أبقاها تاجا على رأسي

إلى جدتي الغالية التي رعتني من نعومة أظافري

إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة

وإلى كل أولادي وإخوتي وعائلة بوخلخال

إلى من كان ساندا وداعما لي من الأستاذة الكرام والأصدقاء

إلى كل من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي

رابح

الشكر

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط.

كما نعترف بالجميل والشكر إلى الدكتور الفاضل "بن عرفة محمد نذير" الذي أشرف على إنجاز هذا البحث بكل تفاني وإتقان.

مع تشكراتنا لكل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

حبيب / رابح

مقدمـــــــة

يتجه العالم إلى التكتلات الدولية والإقليمية التي شملت مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة هذه الأخيرة تعبر عن مرحلة متقدمة من التكامل لأي مجموعة سعت للوحدة كما الشأن للإتحاد الأوروبي الذي بلغ جميع أركان التكتل الذي فرضته ظروف تاريخية تمثلت بالخصوص في الحروب وأخرى إقتصادية جراء المنافسة من قبل القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مروراً بإمبراطورية **شارلمان** الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر وأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد هتلر، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة، اشتملت هذه السيطرات على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية.

وكانت أول مبادرة التوحيد السلمي للمفكر فكتور هوغو عام 1851 من خلال التعاون والمساواة في العضوية دون أن تحظى بفرصة جادة في التطبيق. وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ازدادت بشدّة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى. أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا الغربية (فرنسا، إيطاليا ودول بينيلوكس) (benelux) بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ .(أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية(European Economic Community) ، وتسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ "السوق المشتركة"، تأسست في اتفاقية روما للعام 1957 وطبقت في1 يناير كانون ثاني 1958 هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل لبنة البناء للإتحاد الأوروبي والذي تطور فيما بعد من مرحلة التبادل التجاري إلى الشراكة الاقتصادية والسياسية.

تحمل راية الإتحاد الأوروبي دائرة الإثني عشر نجما ذهبيا بخلفية زرقاء ففي العديد من الثقافات , يرمز الرقم إثني عشر للكمال و الإتقان، وتم اختيار الدائرة كرمز للوحدة.

1. **الإشكالية :**

ما مدى تأثير الإتحاد الأوروبي في السياسة العالمية ؟ و ماهي الآثار المترتبة عنها؟

2. **الفرضيات :**

لتحليل الموضوع بناءا على الإشكالية المطروحة في هذا الصدد نقترح مجموعة من الفرضيات كالآتي:

- أن الإتحاد الأوروبي أنشأ لحماية مصالح الدول الأعضاء فيه .
- أن التطور الحاصل في السياسات الخارجية للدول والتكتلات عقد أكثر من دور الإتحاد الأوروبي.
- أن التعاون بين دول الإتحاد شكل مصدر قوة للمنظمة .
- أن النزاعات المسلحة و الإرهاب منحا مكانا للإتحاد ضمن المجموعة الدولية .
- أن مصير وإستمرارية الإتحاد الأوروبي يقترنان بمدى تأثيره في السياسات العالمية .

3. **أسباب إختيار الموضوع :**

تتلخص أسباب إختيار الموضوع في شقين الأول ذاتي والثاني موضوعي كما يلي :

أ / أسباب ذاتية :إختيارنا للموضوع تم من خلال ما نعتقد أنه موضوعا واضح المعالم و ٍ ارتأينا أنه بالإمكان البحث فيه بجدية كما أننا تأخرنا في مناقشة مذكرة التخرج لما تلقيناه من صعوبات في البحث الذي تم إختياره سابقا (آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية في الجزائر) لعدة أسباب أهمها تشعب الموضوع و قلت المراجعة في بعض جوانبه و كذا تمت دراسته من قبل في رسائل ماجستير و دكتورا حيث بات لزاما علينا تغيير الموضوع لتجاوز مرحلة الماستر من جهة و من جهة أخرى إختيار موضوع وفقا لمعيار البحث و الإتقان .

ب / أسباب موضوعية من دوافع إختيار الموضوع علاقته المباشرة بالإختصاص الذي زاولنا فيه دراستنا مستوى ماستر و هو القانون الدول و العلاقات الدولية كما أن موضوع الإتحاد الأوروبي يهم منطقتنا نظرا لعدة أسباب جغرافية، تاريخية و سياسية و غيرها في مختلف المجالات ذلك أن الجزائر تتموقع مباشرة جنوب دول الإتحاد وتربطها علاقات دبلوماسية بالدول فرادى و كذا ضمن مجموعة الإتحاد فضلا عن كونها مستعمرة سابقة لإحدى هذه الدول و هي فرنسا.

4. **الدراسات السابقة :**

لدى شروعنا في إعداد هذا البحث حول السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي صادفنا مواضيع كثيرة تناولته وهو ما استدعى منا وضع بصمتنا في الموضوع الذي من شأنه أن يكون مرجعا لزملائنا في الدفعات اللاحقة.

5. **أهمية البحث :**

تكمن أهمية البحث في ما يمكن التوصل إليه من واقع الحال للإتحاد الأوروبي عبر مراحل تطوره و تأثير سياساته على باقي التكتلات وعلى العالم و الوطن العرب بصفة عامة و على الدول شمال أفريقيا بصفة خاصة .

6. **صعوبات البحث :**

لعل أهم صعوبة تلقيناها في بحثنا المتواضع كثرة المواضيع التي تناولته من قبل سواءا رسائل دكتوراه أو مذكرات ماجستير وتكمن الصعوبة في محاولة البحث عن ماهو جديد لمسايرة الموضوع هذا من جهة و من جهة أخرى صعوبة إيجاد خطة مختلفة عما تم تداوله في البحوث السابقة قصد وضع بصمتنا في البحث بمجهود ثنائي والأكثر من كل هذا تشعب الموضوع وما أكثرها مع أننا مقيدان بحجم معقول من الصفحات في بحث مستوى ماستر.

7. **المنهج المتبع :**

لكل بحث طريقة علمية يتبعها الباحث في معالجة موضوعه الذي يصبو من خلاله للإجابة العلمية عن مختلف التساؤلات، ويتم تحديد طبيعة المنهج المعتمد من خلال طبيعة البحث وما دام موضوعنا يتعلق بالسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي فإن معالجته تتم من خلال:

- دراسة النشأة و التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي.
- تحديد الآليات الأوروبية لتحقيق التكتل المرجو و ضمان استمراره.

ومما سبق فقد تطلب منا البحث الإعتماد على المنهج التاريخي في تعريفنا بالاتحاد الأوروبي وتطوره وكذا قراراته ومواقفه في كثير من المحطات، كما إعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي لتحديد الآليات القانونية من معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات المجموعة الأوربية، وأخيرا إعتمدنا المنهج الإستدلالي من خلال مدى نجاح الإتحاد الأوروبي مقارنة بما أنشأ من أجله

8- خطة البحث:

ومن أجل الإحاطة بموضوعنا المتمثل في السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي قمنا بتقسيم خطتنا كالآتي:

الفصل الأول: السياسية الخارجية للإتحاد الأوربي في المجال الأمني من خلال مبحثين كان الأول بعنوان السياسة الأوروبية الأورو متوسطية والمبحث الثاني مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط

أما الفصل الثاني: فكان بعنوان مسار العلاقات التعاون الأورو متوسطي من خلال مبحثين الأول: تطور العلاقات الأورو متوسطية والمبحث الثاني فكان حول العلاقات المتوسطية للمجموعة الأوروبية 1995/1989.

الفصـــل الأول

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
في المجال الأمني

إثر الحرب العالمية الثانية ظهرت الدولتان العظمتان الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي (سابقا) بإمكانيات و قدرات تفوق قدرات الدول الأوروبية، اتفق عندها على نظام عالمي يحدد علاقات الدول وكيفية مواجهة ومعالجة الأزمات في العالم تمثل هذا النظام بالأمم المتحدة ومجلس الأمن وضمنه الدول الخمس الدائمة العضوية، وكافة المؤسسات المتفرعة عن الأمم المتحدة مع اعتراف ضمني لتقاسم مناطق النفوذ والمصالح في العالم بين القوى الرئيسية الفاعلة إثر سقوط الإتحاد السوفياتي (سابقا) وتفكك حلف وارسو

في تلك المرحلة نادت الولايات المتحدة بإقامة نظام عالمي جديد وهي تسعى لفرض نفسها الدولة العظمى الوحيدة في العالم، دفع هذا دول أوروبا الغربية وأولها فرنسا إلى التفكير في مستقبلها ومكانتها في العالم والتهديدات التي يمكن ان تتعرض لها وهو ما جعل أوروبا تفكر جليا في مواجهة المخاطر المحتملة وبقائها ضمن مجموعة مؤثرة عالميا وضامنة لأمنها وإستقرارها في جميع المجالات بدءا بالجانب الأمني والتفوق العسكري و كذا الإقتصادي.

المبحث الأول :السياسة الأوروبية في مجال الأمن والدفاع

شكلت أوروبا الغربية في المرحلة السابقة قوة اقتصادية عظمى عبر السوق الأوروبية المشتركة توازي قدرات الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي (سابقا) وتواكبهما في سباق التطور، لكن أوروبا لم تبن قوة عسكرية موازية للقوة الاقتصادية بل اعتمدت على حلف شمالي الأطلسي ذي الثقل و التأثير الأمريكي ما جعلها غير مؤثرة ولا تملك الإستقلالية التي تسعى لها والتي قد تكون جديرة بحفظ وتفوقها أمنيا وعسكريا في ضل التكتلات الإقليمية و العالمية وما تشهده من متغيرات .[1]

المطلب الأول : الأمن الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية

بظهور الإرهاب الخطر الجديد الذي قد يلحق خسائر فادحة بدولة ما باستعمال وسائل مدنية و بأساليب بسيطة من دون حاجة لأسلحة متطورة ومما قد يؤدي لعدم الاستقرار في أوروبا أو في الدول المجاورة و التي تقع ضمن المجال الحيوي لأوروبا ويولد موجات هجرة بشرية يمكن أن تتسبب في تعطيل المواد الطبيعية والأسواق التجارية[2]، وهي الظاهرة التي يمكن لها أن تولد حركات إرهابية داخل أوروبا، وما تشكله من تهديد لهويتها وإستقرارها.

فضلا عن ذلك احتمال تسرب أسلحة الدمار الشامل من روسيا إلى دول أخرى قد تعرض السلم العالمي للخطر إذ ترى أوروبا ان امتلاك الدول غير الناضجة ديمقراطيا لأسلحة الدمار الشامل يشكل خطرا على السلم العالمي لاحتمال استعماله بغير تعقل أو مسؤولية .[3]

حفظت أوروبا أمنها واستقرارها و على مدى 40 سنة بواسطة حلف شمال الأطلسي الذي أمن الدفاع عن أوروبا الغربية في وجه حلف وارسو في مواجهات كانت أوروبا الوسطى مسرحا لها و التي لم تسعى لإبقائها باردة عبر توازن الرعب وعبر اتفاقات منها إتفاقية الحد من التسلح. وبعد سقوط حلف وارسو دعت الولايات المتحدة إلى قيام نظام عالمي جديد وبدأت بنسج خريطة العلاقات السياسية، الاقتصادية والأمنية في مناطق عديدة من العالم في سعي لتحديد شكل النظام العالمي الجديد بما يحفظ

---

[1] وندت ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)، النشر العلمي والمطاب، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006. ص 22

[2] زرنوقة، صالح سالم، محررا، العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2002، ص 27

[3] زرنوقة، صالح سالم، مرجع سابق، ص 28

لها دور القوة العظمى الوحيدة في العالم عملا بمبدأ أحادية القطب وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإتجاه بعد تجربة المنافس المندثر ممثلا في الإتحاد السوفياتي سابقا .[1]

وبناءا على المعطيات السابقة تشكلت لدى أوروبا الخطوات التي يجب تبنيها والعمل بها في مجالي الأمن والدفاع أهمها :

– تجهيز القدرات العسكرية لدول الإتحاد تصل إلى مئة ألف جندي وأربعمائة طائرة ومائة سفينة، وقد حددت حصة الدول الرئيسية بعشرين ألف جندي لكل منها (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا)

– تشكيل إدارة سياسية عسكرية مهمتها تقييم الأزمات في حال نشوبها وتحديد القوة اللازمة للتدخل وكيفيته.

تشكيل هيأة إدارية لتنظيم العمل وتحضيره ولجنة تقود ألفي رجل لمعالجة و استقبال اللاجئين عند نشوب أزمات علما أن هذه الهيئات تعمل جميعها تحت قيادة المجلس الأوروبي الموحد.

– عند نشوب أزمة ما وخلال فترة شهرين يتم تحديد القوة اللازمة لمعالجتها، وتشكل القيادة العملاتية لها، تحدد الدول المديرة للعمل أو المسؤولة المباشرة، كما تحدد الدول المشاركة، وقد يكون بينها دول من خارج الإتحاد الأوروبي، فمسرح الأعمال الجغرافي والوضع السياسي يحددان ذلك.

– يتم تشكيل قوة تصل إلى 60 ألف جندي من أصل هذه القدرات المحددة مسبقا، مع تحديد الدعم الجوي والبحري اللازمين وتتدخل القوة لمدة سنة كحد أدنى يعاد بعدها تشكيل القوة إذا لزم ذلك، وتحديد أجل تشكيل و جهوزية القوة عملاتيا مطلع 2003 إلى ذلك تم تشكيل قوة شرطة أوروبية قوامها 5 ألاف رجل، مهمتها العمل في مواقع الأزمات، ويجري التخطيط لعمل القوة بشكل مستقل عن حلف الشمال الأطلسي علما أن ثمة اتفاقا مع هذا الحلف حول القوة وليس في ما يخص عملها الإستراتيجي والعسكري[2].

فيما يتعلق بالسياسة الأوربية في مجالي الأمن و الدفاع يلاحظ أنه يمكن لبعض دول الإتحاد عدم المشاركة في القوة علما أن تدخل الأخيرة يتطلب توافق دول الاتحاد مجتمعة بمعنى موافقة كافة دول الإتحاد وفي حال وضع فيتو من إحدى الدول على عملها، يوقف العمل و عندها يمكن لبعض الدول

[1] يوسف حتى، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 ، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985 ، ص 33

[2] حليم، سعد، مترجما، دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2004. ص63

التدخل باسمها وليس باسم أوروبا إلى ذلك يتم العمل بعد استصدار قرارات من الأمم المتحدة بذلك أي ضمن نطاق الشرعية الدولية، ولابد من موافقة حلف شمال الأطلسي أي أمريكا تحديدا .[1]

إن هذا الاتفاق هو حل وسط بين الطرح الفرنسي الذي يريد استقلالا أوروبيا كاملا، وبين طرح بريطانيا التي تريد إبقاء أوروبا ضمن حلف شمال الأطلسي الذي يضعف من إستقلالية أوروبا ويبقي التفوق الأمريكي من خلال بريطانيا.

فبريطانيا قيدت حرية عمل القوة الأوروبية بشرط موافقة أوروبية شاملة و موافقة أطلسية أي أمريكية وفرنسا اعتبرتها خطوة إلى الأمام نحو بناء قوة أكبر ومستقلة سياسيا، بعد تطور الوضع السياسي في بريطانيا و انضمامها كليا لأوروبا .[2]

تعتبر أوروبا قوة عظمى لها مجال حيوي وهي معنية بما يؤثر في أوضاعها ومصالحها ضمنه كما يجب أن تكون للأوروبيين نظرة إستراتيجية جيوسياسية لأوروبا ومحيطها خاصة أن السياسة الأمريكية العالمية مذهلة على حد قول أحد المحاضرين الفرنسيين فأوروبا قوة اقتصادية و يجب أن تصبح قوة سياسية أيضا لتحافظ على مكانتها و مستقبلها .[3]

المطلب الثاني : السياسة الامنية الأوروبية نحو الشراكة مع دول حوض المتوسط

بالنسبة لحوض البحر المتوسط فإن لأوروبا مصالح فيه، وثمة روابط تاريخية بينها و بينه ويتأثر أمنها بأمنه وهو ما يحتم على المجموعة الأوروبية البحث على سبل شراكة مع دول جنوب المتوسط بما يضمن امنها و إستقرارها ولا يستنى لها ذلك إلا من خلال شراكة حقيقية مع دول حوض المتوسط التي تمثل الرابط الجيواستراتيجي لأروبا مع دول الجنوب لكون هذه الأخيرة يمكن أن تشكل نعمة و نقمة ليس فقط على أمن واستقرار أوروبا بل و على إزدهارها كذلك.[4]

---

[1] الحاج، علي. سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط 1، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت، 2005، ص 47

[2] إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط 1،المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1973 ، ص 223

[3] السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، مكتبة النهضة، القاهرة، 1998، ص 42

[4] بخوش(مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة الرهانات والأهداف، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع والترجمة، 2006، ص23

لقد عرفت السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تطورا في مسار تطبيق أهداف الإتحاد ضمن المجال الحيوي لأوروبا بما في ذلك دول شمال أفريقيا أو ما يعرف بدول جنوب البحر الابيض المتوسط وتجسد ذلك في عديد إتفاقيات الشراكة التي منحتها المجموعة الأوروبية الأولوية لتحقيق أهدافها .[1]

ففي العام 1995 تم إطلاق عملية برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية بهدف تنمية العلاقات بين شاطئي البحر المتوسط شماله و جنوبه، تعثرت العملية و لم تنطلق لأسباب سياسية أهمها أزمة الشرق الأوسط، وتهدف الشراكة الأورومتوسطية إلى إنشاء فضاء ازدهار وتنمية في إطار الاقتصاد الحر وفي جو من الاستقرار .[2] ويطمح الأوروبيون إلى إطلاق عملية الشراكة وتأمين ربط مصالح الدول عبر الاقتصاد والثقافة وهذا ناتج عن عدم قدرتهم على المشاركة الفاعلة في حل أزمة الشرق الأوسط وإيجاد الدور السياسي الذي يؤدي إلى علاقات اقتصادية و ثقافية .

فالأوروبيون يقرون أن أمريكا تحاول إبعادهم عن الشرق الأوسط و إن التحدي الأكبر أمامهم وأمام سياستهم الأمنية و الدفاعية هو القدرة على المشاركة في رسم الحل لأزمة الشرق الأوسط و إن نجحوا في ذلك نجحت سياستهم و انطلقت عالميا، و إن فشلوا سيكون وضع أوروبا صعبا، هذا ما قالته وزيرة فرنسية في المفوضية الأوروبية .[3]

وتعتبر أزمة الشرق الأوسط العائق الرئيسي أمام إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، ولأوروبا نظرة مختلفة عن نظرة أمريكا للحل، وطريقة الوصول إليه ففرنسا مثلا طلبت من أمريكا وقف دعم مسؤولي حكومة الاحتلال لتسهيل عملية الحل على حد قول أحد المحاضرين الفرنسيين كما أن نظرة الأوروبيين للإرهاب وكيفية علاجه مغايرة عن النظرة الأمريكيين[4].

على أرض الواقع اصطدم الأوروبيون بصعوبة التعاطي مع دول جنوب البحر المتوسط لعدم وجود تعاون بين هذه الدول فيما بينها مما أعاق الوصول إلى شراكة حقيقية فاعلة تحقق أهدافها .

إن أبرز ما طرحته الإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات المحتملة للأمن الأوروبي بعد أن أكملت الدول الأوروبية ترتيب بيتها من الداخل، و نتيجة لرغبتها في تبوء مكانة دولية

---

[1] الصادق، العلالي، العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية – قانونية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، الجزائر، ص 43

[2] محفوظ، محمد، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998 ، ص27

[3] يوسف حتى، مرجع سابق. ص 39

[4] السيد سليم، مرجع سابق. ص 44

مرموقة، هو وضع منطقة جنوب المتوسط كهدف إستراتيجي ثابت وتدعيم علاقاتها مع دول المنطقة[1]، باعتبار أن الدول العربية المتوسطية تظم دول الجوار من جهة وتعاني من حالات عدم الاستقرار والأزمات السياسية والإقتصادية من جهة أخرى .[2]

المطلب الثالث: الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي

تعد الهجرة خاصة غير الشرعية المندفعة من جنوب المتوسط إلى شماله أحد القضايا التي فرضت نفسها منذ بداية المسيرة المتوسطية، وأحد الهواجس الأمنية التي تهدد أمن وإستقرار أوروبا، ويعود ذلك إلى الزيادة السكانية في الدول النامية، والتي أصبحت مشكلة تقلق العالم بأسره لاسيما الدول النامية، لما يرتبط بها من انعكاسات تؤدي إلى ضعف الدولة وخلق مشكلات اجتماعية نتيجة تفشي الفقر والبطالة وإنتشار الإجرام والجريمة المنظمة والعنف مما يزعزع الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه الدول وتأثير ذلك على أوروبا جراء تدفق جماهير الجهة الجنوبية هروبا من النزاعات والحروب وبحثا عن اللجوء وفرص العمل في الضفة الأخرى .[3]

تتنوع الأسباب المؤدية لانتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى مكان آخر للإقامة بشكل دائم أو مؤقت، ولعل أهمها يعود إلى التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين والتي تفتقر إلى عمليات التنمية والدول المستقبلة لهم ذات المستوى المعيشي المرتفع والحاجة إلى الأيدي العاملة، ويمكن تحديد دوافع الهجرة فيما يلي:

قلت فرص العمل و انخفاض مستويات المعيشة

هجرة العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العلمية العالية بصفة نهائية لبلدانهم لأسباب سياسية.

عدم الاستقرار السياسي نتيجة لحالات العنف التي تشهدها دول جنوب المتوسط، وضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فعاليتها.

كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى الشعور باليأس والإحباط والبحث على أماكن أخرى أين تتوفر إمكانية الحصول على منصب عمل.[4]

---

[1] الحاج علي، مرجع سابق، ص 52

[2] زرنوقة، صالح سالم، مرجع سابق، ص 49

[3] محفوظ، محمد، الإسلام، مرجع سابق، ص 29

[4] الصادق، العلالي، مرجع سابق، ص 45

المبحث الثاني: مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط

تحتل المسائل الأمنية وضعا مركزيا في السياسة الخارجية لأمم أوروبا، وتتخذه هدفا من أهدافها والذي يتم تحقيقه بإجراءات وقائية وأخرى علاجية وتهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة والحفاظ على الإسقرار والأمن الأوروبي من موجات العنف الآتية من الجنوب الذي يتميز بالإنفلات الأمني والإنقلابات العسكرية وعدم الإسقرار السياسي وغيرها من الأوضاع التي من شأنها تعكير مسار التطور الأوروبي ووحدته والقوة المنشودة إقتصاديا أمنيا وفي غيرها من المجالات بما يضمن التفوق المراد من الوحدة الأوروبية في مواجهة التكتلات الإقليمية والعالمية من جهة والهيمنة الأمريكية من جهة أخرى ما يجعل التحدي صعبا على أوروبا بما يتطلب الجدية في التعاطي مع المحيط .[1]

وباعتبار أن مفهوم الأمن يتصف بسمة التغير حسب ظرفي الزمان والمكان، فلم يعد يقتصر على الفهم التقليدي الذي يعنى بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه وبالتالي ديمومته وإستمراريته نحو مكانة أفضل في المعمورة .[2]

المطلب الأول: التعريف بمقاصد السياسة الأورو متوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام المتوسطي

من البديهي أن أي تكتل يسعى إلى التفوق والهيمنة والتطور وهي جميعها أهداف تصبو إليها السياسة الأمنية الأوربية أملا لأن تصبح القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجالين العسكري و الإقتصادي والذي أدركت اوروبا أنه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العمل على عدة جبهات التي من شأنها أن تمنحها الأفضلية والتفوق في ظل التكتلات العالمية وبالنتيجة ضمان إستمراريتها

ومن أهم هذه الأهداف التي تصبو المجموعة الأوروبية تحقيقها نجد ما يلي:

-الأمن العسكري الذي يتعلق بالهجوم والدفاع.

---

[1] مصطفى كمال، محمد وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت2001. ص 72

[2] نبيه (الأصفهاني)، الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد، مجلة السياسة الدولية، يوليو 1997، عدد، 130، ص 133

-الأمن السياسي الذي يهدف إلى الاستقرار التنظيمي للدول، النظم و الإيديوليجيات التي تضمن لها الشرعية.

-الأمن الاقتصادي الهادف إلى الحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.

-الأمن الاجتماعي الذي يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها.[1]

-الأمن البيئي الذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن الأمن العسكري كان محور الاهتمام في السابق، لكن مع تنامي ظاهرة العولمة توسع هذا المفهوم ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة سيما الإرهاب العابر للقارات الذي يعد الظاهرة الأبرز في المجال الأمني عندما يتعلق الأمر بمواجهته وقائيا والعسكري الهادف إلى معالجة الظاهرة وقائيا بالتدخل في الدول الراعية له حسب منظور دول الإتحاد على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن تحقيق الأمن إلا إذا تم ضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي، والذي بدوره لا يتحقق إلا بتوفر حد أدنى من التنمية وهو الجانب الوقائي من مكافحة الإرهاب.

إن ظاهرة الهجرة خاصة غير الشرعية تندرج ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع.

وتعرف على أنها (عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قصريه).

إن الهجرة تتنوع بحسب الدافع الذي يؤدي إليها، فهناك الهجرة السكانية الناتجة عن أسباب ديمغرافية، مثل هجرة العمال نتيجة للضغوط الاقتصادية .[2]

وفي الوقت الراهن ينتشر نوع آخر للهجرة يعرف باسم الهجرة غير الشرعية أو السرية التي تعنى بأولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم و إقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى بمعنى إتخاذ بعض الدول كمنطقة عبور مؤقتة إتجاه منطقة الإستقرار النهائي مثل دول شمال أفريقيا كمطقة عبور التي تعرف تدفق

[1] نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2004. ص 102

[2] نوري النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008. ص 88

أعداد كبيرة من المهاجرين من مختلف مناطق القارة السمراء من أجل العبور إلى دول جنوب أوروبا خاصة إيطاليا إسبانيا .

إن موجات الهجرة الخارجية مهما كان نوعها، فهي تؤدي إلى انعكاسات اجتماعيه اقتصادية وسياسية على الدول التي تمثل مصدرا للهجرة و على الدول التي تستقبل المهاجرين[1]

الفرع الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبي

إن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية دفع بأوروبا لإعتماد سبل وقائية لا يمكن تحقيقها إلا بالعودة للدول التي تعرف بمناطق التدفق البشري للمهاجرين وهذا ما جعل أوروبا تفكر في بناء مايعرف بسياسة الجوار الأوروبي التي تتفرع لجميع المجالات التي من شأنها تحقيق الأهداف التنموية و القضاء على التحديات التي قد تؤدي إلى عرقلة المسار الأوروبي.[2]

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشترك، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـأوروبا الموسعة والجوار التي تمثل الإطار الجديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب وسميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الجوار الأوروبي الجديد.[3]

الفرع الثاني: الهجرة التحدي المشترك لدول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط .

للإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في أن يضمنا ألا تكون الحدود الخارجية الجديدة عائقا يحول دون التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بين الدول، أو يحول دون التعاون الإقليمي، ويشكل حوض المتوسط الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والأمني والإتفاقايات المبرمة في هذا المجال بين الطرفين الجنوبي والشمالي للبحر المتوسط.[4]

---

[1] سعد الشربيني، وفاء، محررا الإتحاد الأوروبي والوضع السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005، ص 77

[2] عماد عبد الغني، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري2006. ص 33

[3] عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ط 1، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994 الجزائر، ص 104

[4] نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 89

وباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للإقليم و بإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، من هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط، لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن أمن منطقة جنوب المتوسط فهو يخضع لمتلازمة التأثر و التأثير هنا وهناك .[1]

وتعود أهمية طرح الهجرة خاصة غير الشرعية في الدول الأوروبية إلى :

– تصاعد دور الجاليات العربية والإسلامية التي تحرص على المحافظة على هويتها القومية وتعليم أبنائها لغتها ودينها وممارسة عاداتها و تقاليدها الاجتماعية الخاصة بها مما يجعلها تختلف بشكل كبير في سلوكياتها عن المجتمعات الأوروبية التي تعيش في كنفها .

– التخوف من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمعات الأوروبية، نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل كل سنة و بأجور متدنية.

– تدفق المراكب الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى ساحل إسبانيا وإيطاليا وتنوعهم بين النساء والرجال والأطفال.

– تفجيرات قطار مدريد بإسبانيا ومترو الأنفاق في بريطانيا والمتهم فيها تنظيم القاعدة المحسوب على المسلمين على الأقل لدى المجتمع الأوروبي.[2]

ولمواجهة الظاهرة إعتمدت أوروبا على وضع سياسة أمنية بالتعاون مع الدول المجاورة سيما من الجهة الجنوبية تمثلت بالخصوص في برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر المتوسط، خاصة دول شمال أفريقيا أهمها:

اتفاقيات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في الحالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية، حيث تؤكد على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات مثل تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والإجرام والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة بالإضافة إلى قضايا الصحة والثقافة والإعلام.[3]

[1] مصطفى كمال، مرجع سابق، ص 82

[2] نفسه، ص 83

[3] عماد عبد الغني، مرجع سابق، ص 34

ونفس المسعى قامت به سياسة الجوار الاوروبي من خلال عملها على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار مع التركيز على العلاقات التجارية و الاقتصادية والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثال ذلك قيام الإتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات السياسية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورو متوسطية ثم جاء مشروع الإتحاد من أجل المتوسط في 2007 والذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي ساركوزي في مدينة طنجة المغربية، كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورو متوسطي وسياسة الجوار .[1]

وفي إطار سياسة الجوار على أوروبا الرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا وتطبيق سياسات الاندماج الإيجابي و هذا ما عملت عليه المباحثات الجزائرية الإسبانية على سبيل المثال والتي اتخذت خطوات هامة كتسهيل حصول الجزائريين على تأشيرة الدخول إلى إسبانيا والعمل على تحسين وضعية 55 ألف جزائري مقيمون في إسبانيا بشكل شرعي.[2]

إن سياسة الجوار الأوروبي تقوم على خاصيتين أساسيتين:

الأولى تتمثل في التوجه المفصل على المقاس انطلاقا من مبدأ أن الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة .

أما الخاصية الثانية، فهي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

ما يلاحظ على حصيلة التعاون الأورو متوسطي في مجال تنظيم الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير الشرعية، أنها هزيلة جدا لانشغال الإتحاد الأوروبي بتنمية الدول التي انضمت إليه مؤخرا أكثر من اهتمامها بدول جنوب المتوسط، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه بعد التوسع الأوروبي الأخير زادت الاستثمارات المباشرة للإتحاد الأوروبي في دول أوروبا الشرقية لتصل إلى 27 مليار يورو في حين أنها لا تتجاوز 5 مليار يورو بالنسبة لدول المغرب العربي .[3]

---

[1] عبد الحي، وليد وآخرون، آفاق التحولات الدولية الراهنة، دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، عمان، 2002، ص 104

[2] غضبان مبروك، المدخل العلاقات الدولية، ط 1، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، ص 82

[3] وندت، ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)، النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص75

ومما سبق يتضح أن موضوع الهجرة هو أحد أهم أولويات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي خاصة وأن منطقة جنوب المتوسط ذات أهمية إستراتيجية من جهة، وسوق واسعة لاقتصاديات أوروبا من جهة أخرى.

إن تنشيط علاقات الإتحاد مع دول الجوار ووضع سياسات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية ناتج عن تخوفها من الانعكاسات التي تتعرض لها من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية.[1]

أن الملاحظ بالنسبة للنظرة الأمنية الأوروبية خلال العقد الأخير تغيرا كبيرا للحركات الإسلامية من الرؤية النمطية، التي تضع جميع هذه الحركات في سلة واحدة كحركات دينية متطرفة مناهضة للحداثة وقيم الديمقراطية إلى رؤية جديدة تميز بين الحركات المتطرفة التي تستهدف تغيير مجمل النظم والاوضاع القائمة بالأساليب العنيفة وتمارس الإرهاب ضد المواطنين والنظم الحاكمة، والحركات الإسلامية التي تسعى إلى تحديث مجتمعاتها، وتتبنى أساليب التغيير السلمي والمتدرج، وتؤمن بالمشاركة السياسية، فتمثل بذلك قوى محتملة داعمة للإصلاح .[2]

وفي مجال التعاون وسياسة الجوار الأوروبي حدث تغير الخطاب الرسمي للإتحاد إتجاه الحركات الإسلامية فقد ورد في وثيقة تعزيز شراكة الإتحاد الأوروبي مع الوطن العربي عام 2003 دعوى لإشراك جميع القوى و المنظمات السياسية التي ترفض العنف.

وقد مثلت وثيقة إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة التطرف وتجنيد الإرهابيين عام 2005 نقلة نوعية في الخطاب الرسمي للإتحاد تجاه الحركات الإسلامية إذ تنقل الخطاب من العمومية إلى التخصيص ومن الدعوة إلى إشراك المنظمات السياسية كافة في العملية الديمقراطية إلى تمكين الحركات الإسلامية المعتدلة النابذة للعنف والصورة المشوهة للإسلام التي يتبناها ما يسمى بتنظيم القاعدة. و كان قرار البرلمان الأوروبي عام 2007 أكثر وضوحا بشأن إشراك الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية فقد نص على تقديم دعم سياسي واضح للحركات الإسلامية التي تروج للديموقراطية.

كما عمدت المجموعة الأوروبية عل التركيز على الاتصال بالأنظمة الحاكمة في ظل افتقارها إلى الشرعية نتيجة سوء أدائها على صعيد التحول الديموقراطي والاقتصادي والاجتماعي إلى جانب استمرارها

---

[1] عماد عبد الغني، مرجع سابق، ص 87

[2] شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط 5، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 121

في إعاقة أي تغيير بنيوي فعال يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، وما يترتب عليه من عدم استقرار وتدهور اقتصادي واجتماعي كان له أثره البين في دول الاتحاد حيث ارتفاع معدلات الهجرة والعنف والتطرف، وصعود حركات الإسلام السياسي التي تزعمت الاحتجاجات ضد النظم العربية والتي إمتدت جذورها في مجتمعاتها، بل امتد تأثيرها إلى الجاليات الإسلامية في دول الإتحاد الأوروبي بحكم الحضور الإسلامي في هذه الدول.[1]

وعليه رأى الإتحاد أن الإصلاح السياسي هو الضمان لتحقيق الاستقرار في جنوب البحر المتوسط، وأنه يقضى بأن يتوسع ليشمل جميع قوى المجتمع الفاعلة التي تعمل على دعم الديمقراطية وتعزيزها من خلال وسائل غير عنيفة بمن في ذلك الإسلاميون المعتدلون مع ضرورة صياغة مبادرات وبرامج لتقديم دعم ملموس إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي الحياة الدينية، وإلى جميع المنظمات السياسية التي تشجع الديمقراطية عن طريق وسائل غير عنيفة، ووفقا لهذا المنظور بلور الإتحاد الأوروبي رؤيته الجديدة القائمة على إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية العربية من خلال العملية الديمقراطية على أن تكون جزءا من النظم السياسية القائمة ومن دون الإفتاءات على صلاحيتها، بمعنى دعم السماح بأن يكون هذا الإدماج بداية عملية ممتدة تنتهي بسيطرة الإسلاميين على الحكم.[2]

لقد ساهم في بلورت هذه الرؤيا الكثير من عوامل الدفع على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية فعلى مستوى النظام الدولي، انعكست طبيعة هيكل النظام الذي أصبح يتسم بالأحادية القطبية على تحديد الاتحاد الأوروبي لأدوار سياسته الخارجية الساعية إلى القيام بها في سياق هيمنة الولايات المتحدة الإستراتيجية والسياسية وتعاظم إدراك الإتحاد لدوره في السياسة العالمية كقوة مدنية لا تسعى إلى منازعة الولايات المتحدة في دورها الإستراتيجي.

بانتهاء الحرب الباردة، صاغ الإتحاد الأوروبي أهداف سياسته الخارجية للعمل على الساحة الدولية كما ظهرت في كثير من وثائقه متمثلة في ضمان السلم والاستقرار، منع الصراعات، تعزيز الديمقراطية وحكم القانون ودعمها، حل النزاعات بالطرق السلمية، احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي ويتضح من تحديد هذه الأهداف مدى ارتباطها بحقيقة إدراك الإتحاد أن مصادر تهديد الأمن الأوروبي لم تعد مصادر تقليدية بالمفهوم (العسكري) الضيق بل تتوسع لتشمل كل ما يتصل بتهديد الأمن بالمعنى

[1] رزيق المخادمي عبد القادر، الإتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص75

[2] رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص77

الشامل، والتهديدات الأمنية من هذا المنظور ترتبط بنواتج عدم الاستقرار والاستبداد السياسي والتدهور الحاصل خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما لذلك من تأثير وانعكاسات على الوضع في الداخل الأوروبي .

ومما سبق ذكره تستنتج أن ثمة عددا من الاعتبارات التي يمكن أن تشرح النمط الخاص الذي اتخذته سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه كل حالة من الحركات الإسلامية، سواء من حيث حجم هذه الممارسات وكثافتها، أو من حيث الآليات المستخدمة في تنفيذها، ومن بين هذه الاعتبارات:

-مدى شعبية هذه الحركات

-مقدار احتمالات نجاح الحركات في الوصول إلى الحكم

-مدى استقرار نظام الحكم في السلطة

-أهمية الدولة المعنية في توفير الأمن والاستقرار وتأمين المصالح الاقتصادية .[1]

وقد بدى واضحا في مسار وتطور سياسة الإتحاد الأوروبي في فتح الباب أمام مشاركة الحركات الإسلامية لا يزال يواجه كثيرا من التحديات التي تنبع من مستويات متعددة من الفاعلين، وعلى رأسهم الأطراف الفاعلون الرئيسيون ممثلا في الإتحاد الأوروبي، الحركات الإسلامية و النظم السياسية القائمة في دول جنوب البحر المتوسط من جهة والقوى الإقليمية ممثلة في إيران وممارساتها الساعية إلى الهيمنة، والكيان الصهيوني برؤيته المتشددة اتجاه إدماج الحركات الإسلامية .[2]

وفي ما يتعلق بعملية صنع سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية، نستنتج أن هذه العملية تظم مجموعة من الفاعلين، مثل المفوضية والبرلمان الأوروبي، بحيث يمثلون فاعلين بالتفويض، يتمحور دورهم حول فاعل رئيسي هو مجلس الإتحاد (مجلس الوزراء سابقا) على إنشاء قواعد قانونية ملزمة وتفويض الوظائف إلى المؤسسات الأخرى، إذ أنه مؤسسة ليست حاصل جميع الدول الأعضاء، بل مؤسسة تجري فيها الاتصالات والتفاوض بين الدول الأعضاء حول القرارات والمواقف وزيادة القدرات و قد أظهرت هذه الديناميكية الخاصة عملية صنع قرار الإتحاد الأوروبي اتجاه الحركات الإسلامية عامة وحركة (حماس) الفلسطينية خاصة .[3]

---

[1] رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 78

[2] عبد الحميد حسن وآخرون ، مؤلفين علم النفس الأمني، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ص 102

[3] عبد الحي، مرجع سابق، ص 109

من جانب اخر وعلى شكل منطقة شبه مغلقة من الجهة الشرقية والغربية، يمثل البحر المتوسط فضاءا ضيقا ومعطى وواقعا جيو–سياسي، حضاريا، ثقافيا وتاريخيا تميزه حركة تجارية ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، الأمر الذي جعل من هذه المنطقة ومنذ القدم مهدا للحضارات، وملتقى للثقافات كما كانت مسرحا لأبرز الصدمات و الأزمات التي عرفتها الإنسانية. وعلى هذه القاعدة، لم تكن لدى الدول المحيطة بالمتوسط منذ عقود خلت، نفس القراءة المتعلقة بقضايا التعاون شمال جنوب و الأمن الجماعي[1]. لكن التحولات الكبرى التي ميزت المسرح الكوني في ضل تنامي العولمة أفرزت العديد من المشكلات المعقدة للبلدان المتوسطية، مما دفعها للتفكير جديا في إعادة النظر اتجاه التهديدات و المخاطر وكذا التحديات التي تواجهها . ومن هنا أخذت هذه البلدان تسعى لإيجاد أطر جديدة للتعاون فيما بينهما .[2]

وقد سعى الإتحاد الأوروبي خاصة منذ بداية التسعينات، لإعادة تشكيل نظريته اتجاه الجهة المتوسطية بصفة عامة والضفة الجنوبية منها بصفة خاصة، وهي النظرية التي تنطلق من تعاضد المصلحة الاوروبية اتجاه المرجعية المتوسطية للترتيب الأمني الأوروبي الجديد .

بالرغم من كون الأمن بمفهومه الضيق يعد مؤشرا مهيمنا في تحديد المتوسط جغرافيا، إلا أن الأمن بمفهومه الأوسع يعد العامل الأكثر أهمية وهو ما يجعل من المتوسط إقليما دوليا فريدا، خاصا و متميزا .[3]

ولمعرفة مدى تأثير المعايير والعوامل المحددة للسياسة المتوسطية الأوروبية في صناعة سياسة عامة أمنية في المتوسط نتناول مجمل النقاط الرئيسية التالية:

-التعريف بمقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط.

-فحص لأهم المعايير والعوامل المحددة للسياسة المتوسطية الأمنية كأساس لرسم سياسة عامة أمنية للمنطقة.

-تحديد أهم مرتكزات السياسة العامة الأمنية في المتوسط والعوامل المؤثرة فيها .

-إبراز أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤطرة لعملية صنع السياسة العامة الأمنية في المتوسط.

-عرض لمقترحات تتعلق ببناء السياسة العامة الأمنية في المتوسط .

---

[1] عماد، عبد الغني، مرج سابق، ص122.

[2] سعد الشربيني، مرجع سابق، ص 144

[3] سعدي، محمد، مرجع سابق، ص 78

ويعني ذلك أن السياسة العامة الأمنية هي حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك .[1]

لقد تميزت السياسة الاوروبية تجاه الإقليم المتوسطي بالتطور و إنتقلت عبر مراحل من المصالح الاقتصادية إلى الصالح العام فباعتبار أن الإتحاد الاوروبي هو من يصنع السياسات العامة الأمنية في المتوسط فإن مضمون الصالح العام بشكله العادي يفترض أن يقوم بدرجة أو بأخرى على تقاليد هذا الكيان الاقتصادي الكبير والذي ضل يقدم نفسه على أنه حامل للقيم والمفاهيم العريقة التي تكونت تاريخيا، باعتباره قائدا لقيم العدالة والمساواة والحريات والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن وبحكم تحول سمات السياسات الخارجية للدول وترجيحاتها في العقدين الأخيرين بعد إنهيار القطب الشرقي وهيمنة القطب الأمريكي الواحد جعل الإتحاد الأوروبي كغيره من الدول الكبرى ينتهج في سياساته إلى تبني مضامين أخرى للصالح العام أقرب إلى النمط الأمريكي، فقد أصبح الإتحاد الأوروبي يركز أكثر على المصلحة البراغماتية و النفعية التي تعود بالفوائد على كيانه ككل، حتى ولو استلزم منه ذلك العمل على امننة المناطق الأخرى التي يراها تشكل مدركات للتهديد الأوروبي خاصة التهديدات المحتملة التي يمكن أن تأتي من منطقة البحر المتوسط وسبل الوقاية منها.[2]

المطلب الثاني: المعايير المحددة للسياسة المتوسطية الأمنية

يعتمد الإتحاد الأوروبي في سياسته المتوسطية التي يهدف من خلالها إلى توفير بيئة آمنة تضمن له العمل على بلوغ مراده وتحقيق أهدافه التي تبدأ بالحماية لإقليمه وامنه وأمن الأقاليم المحيطة به سيما حوض البحر المتوسط وعلاقاته بدول المنطقة وما يستدعيه من ربط الإتصال بدول الجوار وهي العوامل التي جعلت أوروبا تكثف أجندتها في التواصل بالدول غير العضوة عبر مسارات نذكر منها :

– مسار برشلونة كإطار عام للأجندة السياسية المحددة للسياسة المتوسطية الأمنية و الذي يعد نقلة نوعية هامة في العلاقات الأورو متوسطية، حيث دخلت ولأول مرة الدول الأوروبية الخمسة عشر، والدول المتوسطية الأخرى غير الأوروبية الإثنا عشر في عملية تكاملية بغية السعي قدما لترقية المجال الأمني

[1] بن عنتر عبد النور، العد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 142

[2] محمود الإمام، محمد، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط 1، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ديسمبر 2004، ص118

و الاقتصادي المشترك بين الجانبين وهو ما فتح الباب أمام التعاون والشراكة الأوروبية بباقي دول المنطقة غير العضوة في المجموعة .[1]

– الديمقراطية وحقوق الإنسان و الحريات العامة كمرجعية سياسية للسياسة المتوسطية الأمنية : جاءت الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحريات العامة كمضمون سلة السياسة و الأمن من الشراكة الأورو–متوسطية ذات الطابع الهلسنكي في شكل إعلان المبادئ الأوروبية التي تتضمن احترام المبادئ الاساسية لدولة القانون و الديمقراطية في النظام السياسي الاوروبي، وتعميق اسس الديمقراطية و زيادة فرص المشاركة بين المواطنين واحترام الحريات العامة و قواعد القانون والمساواة بين المواطنين و احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحماية استقلالية القضاء .[2]

– أبحاث معهد الدراسات الامنية كمرجعية علمية ومهنية للسياسة المتوسطية : تعد مصادر المعلوماتية ومراكز البحث والدراسات مرجعية مهمة في الوقت الحاضر في عملية اختيار القضايا التي تعالجها السياسات العامة. فصناع السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي بدورهم يعتمدون على هذه المرجعيات العلمية والدليل على ذلك ظهور عدة برامج في هذا الإطار وعلى رأسها برنامج تعزيز التعاون العلمي في الدراسات العليا وتمويل المشاريع المشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث والمعاهد المتخصصة.[3]

المطلب الثالث مرتكزات السياسة الأمنية العامة في المتوسط :

تعتمد السياسة الأمنية العامة في المتوسط على العديد من المرتكزات لعل من أبرزها القانون الأوروبي الموحد و النظام السياسي الديمقراطي و تأثير العامل الجيوسياسي و العامل الاقتصادي و أخيرا تأثير كل من سياق الهجرة و السياق السياسي–الديني .

– القانون الأوروبي الموحد والنظام السياسي الديمقراطي: من العوامل السياسية المؤثرة في السياسة الأمنية العامة في المتوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما يعرف بالقانون الأوروبي الموحد، فهذا القانون و إذ لم يرقى بعد لدرجة الدستور بحكم أن الدساتير عامة تعد مصدرا للقانون و السياسات العامة

[1] بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 215

[2] بخوش مصطفى، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر لنشع والتوزيع، 2006، ص154

[3] بخوش مصطفى، الرؤية الأوربية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، العالم الإستراتيجي ، مركز للدراسات الإستراتجية، العدد2، 2008، ص07

في كل الدول إلا أنه في حالة حوض المتوسط يعد الإتحاد الأوروبي هو صانع السياسات المتوسطية الأمنية و المبادر الأساسي في التكفل بالجانب الأمني.[1]

وبذلك فإن القانون الأوروبي الموحد جاء بصيغة قانونية واضحة وملزمة مما يتسنى لحكومات الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها بغية تحقيق تعاون سياسي أوروبي مشترك من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية واحدة للإتحاد الأوروبي والتي تكون بذلك قادرة أن تؤثر في صنع وتنفيذ سياسات عامة في المتوسط.

– تأثير الجيوسياسة الجوار والإرث التاريخي: ونتناول في هذا الصدد الأساسين كل على حدا الأول الأساس الإستراتيجي الجيوسياسي والثاني الأساس التاريخي على النحو التالي:

–1– الأساس الإستراتيجي (الجيو–سياسي) : تمثل منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما، بحكم ميزتها البحرية الهامة (المجال، الحركية، مرونة الاستخدام)، والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات وهي آسيا، أفريقيا وأوروبا.

2– الأساس التاريخي: تعتبر بلدان جنوب المتوسط، وخاصة دول المغرب العربي، منطقة نفوذ أوروبية منذ تاريخ احتلال فرنسا للجزائر وايطاليا لليبيا واسبانيا للمغرب على التوالي .

للإشارة فإنه لا يمكن إهمال ثقل العامل الاقتصادي في صنع سياسة أمنية عامة في المتوسط .[2]

المطلب الرابع: العوامل الداخلية و الخارجية المحددة لتصميم سياسات عامة أمنية في المتوسط

تتحكم في تصميم السياسات الأمنية في المتوسط مجموعة متنوعة من العوامل نذكر منها على وجه الخصوص :

–أ– التحولات البنيوية ذات البعد العالمي وتأثيرها على وحدة القرار الأوروبي : إن التحولات العالمية الكبرى وتأثيرها في تنامي البعد الأمني في سياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية تمثل متغيرا مهما في البعد الأمني المتوسطي . فهذا البعد بما يفرزه من تداعيات قد يؤدي إلى اعتماد الدول المشاطئة للمتوسط لسياسات أمنية مشتركة وذلك عن طريق تكوين جماعات أمنية متعددة الأطراف في المنطقة . ويمكن التأكيد على أهمية تأثيرات هذه التحولات العالمية من خلال النقاط التالية :

[1] بخوش مصطفى، مرجع سابق، ص 08

[2] بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 217

– حجم التأثير الذي مارسته تحولات انهيار المنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي(سابقا) و حلف وارسو و توحد الألمانيتان .

– تأثير مسار السلام في الشرق الأوسط الذي بدأ منذ 1991 في قمة مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا فكثيرا مايوعز فشل المبادرات الأوروبية حول الأمن و الاستقرار في المتوسط إلى تعقد العملية السلمية في الصراع العربي–الصهيوني .

– افرازات حرب الخليج الثانية، والتي كانت لها تداعياتها على مدخلات السياسة العالمية في الجهة المتوسطية، خاصة على الصعيد الأمني والثقافي، في خضم تنامي ظهور أنظمة و حركات إسلامية في الشرق الأوسط كإيران والسودان وحتى في شمال أفريقيا، مما يشكل تهديدا، في ظل غياب وحدة دفاعية أوروبية أو أورو–متوسطية، قادرة على الوقاية من الأزمات أو تسييرها أو على الأقل التصدي لتضاعف مثل هذه التهديدات .

–ب– تأثير الدور الأمريكي على وحدة القرار الأوروبي و هذا راجع لأحادية القطب بعد انهيار الإتحاد السوفياتي (سابقا) و يظهر ذلك خاصة في الملف الأمني و الصراع العربي–الصهيوني .[1]

–ج– السياسة الخارجية والدفاع الأوروبي أمام ضغوطات الحلف الأطلسي : بعد أحداث 11 سبتمبر عملت أمريكا على تسويق فكرتها والداعية إلى عولمة مفهوم الأمن الجديد والقائمة على أطروحة التهديد الشامل وما يعزز هذا الطرح اتفاق برلين الذي أكد أن استخدام قوات أطلسية في عمليات تجري تحت لواء اتحاد أوروبا الغربية يتطلب ترخيص جماعي مسبق من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي وهو ما يجعل بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية وضع عقبات أمام هكذا مرافقة بالاعتماد على الحليف البريطاني المعارض لأي استقلالية للاتحاد الأوروبي في المجال الأمني و ان كان هذا الطرح قد يعرف تغيرا في المستقبل بسبب نية بريطانيا و إقبالها على الانسحاب من التكتل الأوروبي.

–د– مدى كفاءة البناء المؤسساتي الأوروبي كتحول بنيوي على الصعيد الاقليمي وتأثيره على صنع القرار حيث نصت المادة 8 من معاهدة ماستريخت 1992 على آلية اتخاذ القرار داخل المجلس الأوروبي بالإجماع و هو ما من شأنه اضعاف القرار المشترك وبل حتى شلله إذ يمكن أن تعترض دولة واحدة مهما صغر حجمها على مشروع قرار مشترك ما يؤدي إلى تخلى المجلس عنه .[2]

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص133–134

[2] زرنوقة، صالح سالم، مرجع سابق . ص 142

المطلب الخامس: نحو بناء سياسة أمنية عامة في المتوسط

يمكن التأكيد و من خلال ما تم التعرض إليه حتى الآن، أنه لا توجد سياسات عامة أمنية في متوسط اليوم من الناحية التطبيقية و الواقعية، اذ أن ذلك لا يحجب وجود العديد من الدراسات و الأبحاث التي اهتمت بتصميم مبادرات متوسطية في مجال التمهيد لبناء سياسة عامة أمنية في المتوسط.

إن من الأهداف الأساسية للإتحاد الأوروبي هو بناء جماعة أمنية متوسطية عبر مراحل .

المرحلة الأولى : اقامة ترتيبات الشراكة الأمنية : لقد تم استخلاص ترتيبات الشراكة الأمنية هذه التي يحاول الاتحاد الأوروبي تطبيقها على الجهة المتوسطية من حيث وسائلها، مناهجها ومفاهيمها من مسار هلنسكني (دول الأمن الأوروبي) وبإيجاد اجراءات تهدف لتنمية وتحسين ظروف الأمن للمجتمعات والأفراد في دول الاتحاد .[1]

المرحلة الثانية : نحو بناء منظومة أمنية متوسطية : وضمن هذه المرحلة يتم تكثيف مسارات التعليم وبناء الجماعات المعرفية والدور الهام الذي تلعبه كل من شبكة EURO MESCO والمنظمة الدولية STARDEMED المختصتان في قضايا التعاون والتنمية والأمن في الجهة المتوسطية .

المرحلة الثالثة : بناء سياسة عامة أمنية في الجهة المتوسطية : لقد برزت العديد من الدراسات التي تدعم هذه السياسة العامة الأمنية ذات الطبيعة المرحلية في المتوسط، لعل من أبرزها دراسة وتحليل ألكسندر وونتAlexander Wendt حول امكانية تكوين جماعات تعددية .[2]

ويعد مفهوم الجماعات الأمنية التعددية مفهوما اساسيا في تحليل الكسندر وونت . وتساهم هذه الجماعات في :

– تنمية هويات جهوية وثقافية و سياسية مشتركة

– العمل على تطوير وتنمية نمط جديد من الممارسة الدبلوماسية الذي سيكون مرتبطا في نجاحه بالهندسة السياسية و الاجتماعية للهويات الجهوية في المتوسط .

وتوجد أربعة مراحل أساسية للممارسات الاستراتيجية في تحويل الأدوار والمصالح و الهويات.

المرحلة الأولى : وتتعلق بتحطيم او كسر الاجماع حول التزامات الهوية التي ترتكز في معظمها على عاملي الجوار الجغرافي والتاريخي المرتبط بالتفاعلات الحضارية الضاربة في القدم.

---

[1] يوسف حتى، مرجع سابق، ص 182

[2] حليم، سعد، مرجع سابق، ص 117

المرحلة الثانية: وتتعلق بالفحص النقدي للأفكار القديمة حول الذات وحول الآخر ولبنى التفاعل التي بفضلها تدعمت وتعززت الأفكار .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التغيير أو التعديل (Alter casting) وهي مرحلة تمس بصورة مباشرة هوية الفاعلين وفيها سيحاول الإتحاد الأوروبي تحضير شركائه المتوسطين ليتخذوا أو ليتبنوا هويات جديدة تلم شملهم

المرحلة الرابعة : مرحلة المعاملة بالمثل (Reciprocation) والقائمة على تبني الطرف الآخر مبادرة مماثلة لنجاح طرف في تغيير هوياته .

ومما سبق يمكننا القول أن هذا الموضوع يبقى طرحا فلسفيا و مشروعا أمنيا طموحا من شأنه أن يتبلور كنتاج تضافر العديد من العوامل السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وحتى المعيارية، وهي التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتكريسها وتمهيد البساط لها . فبغية تحقيق المشروع الأمني المتوسطي الذي يصبو إليه الاتحاد الأوروبي فإن هذا الأخير يتوقع أنه بمرور الزمن يمكن أن تصبح دول جنوب المتوسط دولا ديمقراطية، ليبرالية تعددية وتحترم حقوق الإنسان ومحبة للسلام بما يحقق لها الأمن والإستقرار وبالتالي أمن وإستقرار أوربا .[1]

[1] الحاج، علي، مرجع سابق، 142

الفصل الثاني

مسار علاقات التعاون

الأورو متوسطية

مع ظهور التكتلات العالمية و الاقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و تنامي ظاهرة العولمة اصبح التوجه نحو الاقليمية من الخصائص المميزة للإقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات سيما بعد انهيار المعسكر الشرقي وتشير معظم الدلائل على تزايد اهمية هذا التوجه في السنوات القادمة و هذا ما تفسره الاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق تجارة حرة في الدول الامريكية، ودول الباسفيك ودول امريكا اللاتينية وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين الدول الأوروبية الموحدة .

ان تسليط الضوء على موضوع التعاون الاقتصادي الأورو متوسطي ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين الشمال والجنوب اي ضفتي البحر المتوسط، والقواعد التي حكمتها خلال العقود الماضية واستخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون لذلك سنتناول في هذا الفصل دراسة مسار علاقات التعاون الاقتصادي الأورو متوسطي ثم نحاول تقييم هذا التعاون ومدى انعكاساته على الدول المتوسطية .

المبحث الأول :السياسة المتوسطية الأوروبية

ان السياسة المتوسطية الأوروبية تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الاتحاد الاوروبي تجاه الدول المطلة على بحر الابيض المتوسط، سواء الموجودة في اوروبا من غير أعضاء الاتحاد الاوروبي، او في شمال افريقيا او في الشرق الاوسط.

لقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة بحر المتوسط على مدى حولي 40عاما تطورا كبيرا ارتبط خاصة بتطور الاتحاد الأوروبي نفسه، ولذلك فقد تغيرت سياسات الاتحاد اتجاه المتوسط من مرحلة زمنية الى أخرى .[1]

المطلب الأول : اوروبا والمتوسط .

يولي الأوروبيون أهمية بالغة وصفت بالاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط و هو ما جعلهم يسعون دائما الى ترسيخ وتقوية دورهم في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالمنطقة وذلك لعدة عوامل .

أولا :البحر الابيض المتوسط :يعتبر البحر الابيض المتوسط، بموقعه المركزي نقطة التقاء المحورين، الشرق-الغرب (سابقا) والشمال –الجنوب، وهو يفصل بين قوسي الدائرة الاستراتيجية التي تمتد من شرق وسط اوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها العلماء الجيوسياسيين من الأوروبيين "قلب العالم "ومن يسيطر على هذه الجهة من المعمورة يحكم العالم، وأكدت ذلك وقائع التاريخ القديم والحديث .

وعلاوة على ما سبق، يجتذب البحر المتوسط سدس التجارة العالمية وثلث تجارة النفط العالمية . وهذا الشريان يرتبط الى حد كبير باقتصاد وامن المناطق المحاذية له .

لقد اصبح البحر الابيض المتوسط عمودا فقريا في منظومة المجتمعات المرتبطة ببعضها البعض، من خلال شبكة كثيفة من المبادلات التجارية والتكنولوجية والعلمية والروحية. [2]

---

[1] الكثيري مصطفى، مرجع سابق، ص 122

[2] بكر مصباح تنيرة، الوطن العربي في منظور الاستراتيجي للإتحاد الأوروبي، التحديات والطموح، مجلة شؤون عربية، العدد 110 2002 ، ص12

ثانيا : الاتحاد الأوروبي

1-نشأة الجماعة الإقتصادية الاوروبية :

ادى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج، الى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الاوروبية المنهكة، لتكون تجسيدا عمليا لحالة التصالح بين فرنسا والمانيا من جهة وتطرح خطوة اولى نحو نضام اوروبي جديدا من جهة اخرى .وبالفعل وفي ضل هذه الظروف اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان " مشروع اطلق عليه اسم "مشروع شومان " في ماي 1950 لتوحيد السيطرة على انتاج الفحم والحديد في اوروبا اللذين كانا يمثلان الركيزة الاساسية لاقتصاد اي دولة في الخمسينيات من القرن الماضي، على ان تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة . ولم يلبث المشروع ان تم اقراره من جانب ست دول هي :فرنسا، المانيا،ايطاليا، بلجيكا، هولاندا، ولوكسمبرغ .التي وقعت في باريس في 18 أفريل 1951 على معاهدة انشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل الى سوق اوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين.[1]

2-اهداف الجماعة الاوروبية :

لقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة ما أدى الى التوسع المستمر والتوازن وتحقيق المزيد من الاستقرار في المجموعة وبالتالي في المستويات المعيشية لشعوبها و قد تم التركيز على ما يلي:

- ازالة الرسوم الجمركية بين دول الاعضاء في غضون 12 عاما كفترة انتقالية، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع .
- اقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الاعضاء .
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء الى الحد الذي يستلزمه الأمر، لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها .[2]
- تنسيق السياسة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية لعلاج الاختلالات في موازيين المدفوعات، وتبني سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية .
- المبادرة بصندوق اجتماعي اوروبي واخراجه الى حيز الوجود، من اجل تحسين امكانيات العمالة

[1] نادية محمود مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص 210

[2] محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19

والارتقاء بالمستوى المعيشي

– اقامة بنك استثمار اوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

– الارتباط بالدول والمناطق الاخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3– تكثيف العضوية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية :

تنص معاهدة روما الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية على أن :"اي دولة اوروبية قد تطلب ان تصبح عضوا في الجماعة "– المادة 237 من المعاهدة .[1]

4– معاهدة ماستريخت و تطور النظام الأوروبي:

بالرغم من النجاح الذي حققته الجماعة الاوروبية على صعيد انشاء السوق المشتركة، الا انها واجهت صعوبة بالغة في ازالة كافة القيود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، كما رسخت الظروف الاقتصادية السائدة خلال الثمانينات قناعة القيادات الاوروبية بضرورة ايجاد قوة دفع جديدة للنظام الاوروبي لتحقيق اقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي .

وفي احدث توسع شهده الاتحاد الاوروبي في تاريخه، انضمت اليه في 01 ماي 2005،عشرة دول جديدة اغلبها من شرق اوروبا هي : التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولاندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بعد ان اوفت حكومات هذه الدول بمطالب الاتحاد اوروبي فيما يتعلق بالمعايير الاقتصادية القانونية والديمقراطية، والبلدان الاخران اللذان انضما للاتحاد هما : قبرص ومالطا، وكلاهما جزيرتان بالبحر المتوسط، كما دخلت تركيا في مفاوضات من اجل العضوية الكاملة في الاتحاد، انطلقت في 30 اكتوبر 2005.[2]

وبهذا التوسع اصبح الاتحاد الاوروبي اكبر تكتل تجاري، اقتصادي وسياسي في العالم يجمع اكثر من 500 مليون نسمة في اطار 28 بلدا، وإجمالي دخل محلي يفوق الى 9613 مليار اورو، ومساحة اجمالية تقارب 4 مليون و 500 الف كلم مربع .[3]

[1] محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي، مرجع سابق، 20

[2] ولعلو افتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 1997 ، ص176

[3] بشار خضر، أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، تر: جوزيف عبد الله، مركز الدراسات الوحدة، ط1، بيروت، 1993، ص191

الجدول رقم 01 : المعاهدات الأوروبية الرئيسية

المعاهدة	تاريخ التوقيع عليها	**تاريخ دخولها حيز التنفيذ**
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب و الفحم	16 أفريل 1951	25 جويلية 1952
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
الاتفاق الأوروبي الموحد	17 فيفري 1986	01 جويلية 1987
معاهدة الاتحاد الأوروبي "ماستريخت"	07 فيفري 1992	01 نوفمبر 1993

المصدر : د. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

المطلب الثاني : السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989

إن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما:

أولا : السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972

كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي و التاريخ المشترك.
- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء : فقد سارعت هذه الدول الى تقديم طلبات الانضمام، و هذا ما دفع الجماعات الأوروبية الى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.
- الكيان الصهيوني : فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع هذا الكيان لأسباب سياسية، تاريخية و استعمارية.[1]

[1] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص70

و لقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية و جزئية الحركة، و ذلك رغم وجود دوافع مصلحيه تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي إلا أن هذه القوة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها :

- العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستها.
- العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوروبا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية و جزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما [1].

وخلال فترة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس و المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها : الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان من المنتجات الزراعية في إيطاليا، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على الإحتلال الصهيوني في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية [2]

ثانيا : السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي و تجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعات الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة

[1] نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الاهرام) مصر، العدد73، ص 36.

[2] عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت، 1986. ص 210.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسط، في إطار التعاون السياسي الأوروبي.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة – على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية، فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها.

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، لبنان والأردن)، فبعد اتفاقي مصر و لبنان سنة 1972 و الأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. و لكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر الى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي.[1]

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدول الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقية الجات، كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 06 من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون.

ثالثا : السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة.

بالنسبة للسياسة المتوسطية الجزئية، سبق وأن أشرنا الى أنها اتسمت بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط، وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية .[2]

[1] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق، 37

[2] نفسه، ص38

وسوف نتناول فيما يلي، تقييم بعض ميادين التعاون:

1- **التبادل التجاري :**

جدول رقم 02 : نسب صادرات بعض الدول المتوسطية الى أوروبا من جملة صادراتها للفترة 1974 -1989

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	% 66.9	% 68.4	% 58.2	% 74
الجزائر	% 52.4	% 38.3	% 58.1	% 70.8
المغرب	% 56.7	% 61.3	% 57.00	% 59.9
الأردن	% 2.7	% 1.2	% 2.4	% 5.6
سوريا	% 45.7	% 52.3	% 50.9	% 37.2
لبنان	% 17.1	% 6.5	% 7.5	% 18.4
مصر	% 18.4	% 39.4	% 43.5	% 39.1

المصدر : مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997، القاهرة

جدول رقم 03 : نسب و ارادات بعض الدول المتوسطية من أوروبا من جملة و اراداتها.

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	%63.2	%66.1	%67.5	%66.6
الجزائر	%61.8	%60.3	%59.2	%59.5
المغرب	%52.9	%54.4	%36.7	%52.2
الأردن	%33.6	%37.4	%32.3	%30.9
سوريا	%36.8	%37.4	%30.9	%36.7
لبنان	%44.3	%48.00	%45.00	%46.9
مصر	%35	%39.9	%41.7	%39.8

المصدر : مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997، القاهرة.

2- **التعاون المالي :**

نصت الاتفاقيات المبرمة بين الجماعة الأوروبية و الدول المتوسطية، على مساهمة مالية من المجموعة للمساعدة في النمو الاقتصادي، و قد خصصت هذه المعونات في الميادين التالية :

- مشاريع استثمار في الانتاج و المنشآت الإنتاجية.
- نشاطات التعاون التقني، سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في الميدان العلمي و ميدان البحث و التكوين.[1]

[1] نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص39

جدول رقم 04: مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978- 1991

الوحدة : مليون أورو

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول 1978-1981	70	44	114
	الثاني 1982-1986	107	44	151
	الثالث 1987-1991	183	56	239
مصر	الأول 1978-1981	93	77	170
	الثاني 1982-1986	150	126	276
	الثالث 1987-1991	249	200	449
الأردن	الأول 1978-1981	18	22	40
	الثاني 1982-1986	37	26	63
	الثالث 1987-1991	63	37	100
لبنان	الأول 1978-1981	20	10	30
	الثاني 1982-1986	34	16	50
	مساعدة طارئة (1977-1978)	20	-	20
	مساعدة طارئة (1982-1986)	50	-	50
	الثالث 1987-1991	53	20	73
المغرب	الأول 1978-1981	56	74	130
	الثاني 1982-1986	90	109	199
	الثالث 1987-1991	151	173	324
سوريا	الأول 1978-1981	34	26	60
	الثاني 1982-1986	64	33	97
	الثالث 1987-1991	110	36	146
تونس	الأول 1978-1981	41	54	95
	الثاني 1982-1986	78	61	139
	الثالث 1987-1991	131	93	224
المجموع	الأول 1978-1981	332	307	639
	الثاني 1982-1986	560	415	975
	الثالث 1987-1991	940	615	1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر : البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل 1998.

إن مقارنة المبالغ في الأجيال الأولى للاتفاقيات المالية المبرمة في 1978-1991 تسمح لنا بملاحظة ما يلي :

- يترافق الانتقال من جيل الى آخر بزيادة قيمتها 50 %، لكن إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار، فإننا نلاحظ أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.

- يظهر تحليل شتى أشكال المساعدة، خللا متزايدا لمصلحة قروض البنك الأوروبي للاستثمار التي تزداد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية .

3- تعاون في ميدان اليد العاملة :

نظرا الى العدد الكبير من مواطني بلدان المتوسط العاملين في مناطق الجماعة الأوروبية، فإن الاتفاقيات مع هذه البلدان قضت بإجراءات خاصة، تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط عمل و أجرا وكذلك مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي .

وهكذا فإن الحساب الختامي للمقارنة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية، تبدو على العموم محدودة، ففوائد الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية و الصناعية تم تقليصها بفعل السياسة الزراعية المشتركة، و توسع الجماعة الى إسبانيا و البرتغال و اتفاقيات التقييد الذاتي، لاسيما الصادرات النسيجية و فيما يخص التعاون المالي، فقد بقي دون أثر كبير في اقتصاديات مصابة في الصميم، بفعل الاستدانة المتصاعدة و البطالة المستمرة و زيادة سكانية متفجرة .[1]

المطلب الثالث : السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995.

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة.

و في جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة"، و في ديسمبر من نفس السنة أقر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، و أدخلت تعديلات جديدة لتدعيم تلك العلاقات .[2]

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص40

[2] عرفان تقي الحسيني، الإتحاد الأوربي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، مجلة البحوث الإقتصادية عربية، العدد11، 1998، ص45

أولا : دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية و الإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، و لعل أهم المتغيرات العالمية هي :

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.
- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية و النقدية العالمية.
- رغبة اوربا في جعل المتوسط بحرا اوروبيا و ليس بحرا أمريكيا.

وعن أهم المتغيرات الأوروبية، التي دفعت الجماعة الأوروبية نحو السياسة المتوسطية الجديدة فتتمثل في : التجربة الاندماجية التي راحت أوربا تشدن لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات، حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية و الكيان الجماعي لها، تحت شعار أوربا الموحدة.

وأخيرا تأتي المتغيرات الإقليمية، التي تتمثل في مجموعة المخاطر و التهديدات الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، و هي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب و شرق المتوسط، و أهم تلك المخاطر :

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.
- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا الى أوربا.
- نظرة الغرب الى الإسلام، التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية و هذه الأخيرة تعني الإرهاب.[1]

ثانيا : مميزات السياسة المتوسطية الجديدة.

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، مع إدخال تعديلات جديدة لتدعيم تلك العلاقات و على رأسها :

[1] مفيد شهاب، نحو بلورة رؤية عربية مشتركة لشراكة الأوربية المتوسطية، مجلة الشؤون عربية، العد88، 996، ص 176

-مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة.[1]

جدول رقم 05: مساعدات الاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة 1991-1996.

الوحدة : مليون اورو

الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

المصدر : بشارة خضر، **أوربا و الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993

و بالرغم من كل ما سبق، إلا أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، و لم تهدف الى خلق حالات تكاملية أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية متضامنة.

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 177

المبحث الثاني : العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون الى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، و بداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية "ماستريخت" حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. و كانت بداية هذا التوجه اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في "كورفو" باليونان في جوان 1994 و كلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري و اللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية و الفرص المتاحة لتطوير و تعميق تلك السياسة على المديين القصير و المتوسط.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف الى تحقيق السلام و الاستقرار بالمنطقة، و إقامة منطقة اقتصاديه أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، و زيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، و تطوير التعاون في المجالات العلمية و الاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية، و قد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير و الدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الأول : مؤتمر برشلونة.

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، و بعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، و الذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

[1] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 225

و بالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخامسة عشر، و اثنتي عشر دولة متوسطية *، بالإضافة الى حضور موريتانيا كمراقب، و حضور الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، و دول شرق و وسط أوربا و دول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر ، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية. [1]

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي : المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.[2]

أولا : أسباب انعقاد المؤتمر.

تعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، و قبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأورو متوسطي، سنحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم الشراكة.

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريبا الى امد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة [3].

كما يمكن القول أن الشراكة الأورومتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية

لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي الى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

---

[1] الدول المتوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، السلطة الفلسكينية، تركيا، إسرائيل، مالطا و قبرص.

[2] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص 122

[3] آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية : إطار برشلونة" ، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، ص 08.

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية.
- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدرات الشرق الأوسط .
- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها.
- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد.
- الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط الى الاتحاد الأوروبي.
- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل و نظم نقلها

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورو متوسطية، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل "نافتا" الآسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من اكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي .[1]

ثانيا: أهداف الشراكة الأورو متوسطية.

لقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعينة في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية و الأمنية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة . ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام و الاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ثالثا: صيغ الشراكة الأورومتوسطية.

لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى حل محل المبادرات الأخرى المباشرة بها من أجل السلام و الاستقرار و النمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام [2].

ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأورومتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

[1] آر كيه رامازاني، مرجع سابق، 12

[2] من نص بيلن مؤتمر برشلونة.

1- الصيغة الثنائية : يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، و أهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطين كل على حدى.

2- الصيغة الإقليمية : يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع.

ويهدف البعد الإقليمي للشراكة الى تحقيق ما يلي :

-التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء الثماني والعشرين.

- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم و مكمل للإجراءات الثنائية و الحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.

- تعزيز التعاون جنوب، أي التعاون بين الشركاء المتوسطين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا .

- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية، أو توافق المعايير.[1]

رابعا : الأدوات التمويلية للشراكة.

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي :

1- برنامج ميدا: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأروبا

في إطار برنامج "ميدا" يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد اوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها.

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالي وبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتحاد الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي)

[1] نادية محمود عبد العزيز، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، يناير 1986،ص15

2- **بنك الاستثمار الأوروبي** : أنشأ بنك الاستثمار الأوروبي بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية.[1]

3- يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي.

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأورومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي و المالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة.

المطلب الثاني : الشراكة في المجالات غير الاقتصادية.

سبق وأن قلنا أن إعلان برشلونة تناول ثلاثة أبعاد أساسية هي : البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي .

سوف نترك البعد الاقتصادي و المالي لنشرحه في المطلب اللاحق، وذلك من أجل التفصيل فيه .

أولا : الشراكة في المجال السياسي و الأمني.

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي الى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي.

كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.[2]

وفي هذا الجانب، تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في :

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون و الديمقراطية.

[1] نصيف حتي، مرجع سابق، ص 96

[2] فيليب جوردون، سياسة أوروبا غير المشتركة، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد5. ص 12

- احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.
- احترام التنوع و التعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، و مكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية.
- احترام المساوات في الحقوق بين الشعوب، و حقهم في تقرير المصير.
- الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.[1]
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب و مكافحته .
- المكافحة ضد انتشار و تنوع الجريمة المنظمة و محاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.
- العمل على الحد من التسلح، و منع انتشار الأسلحة الكيميائية و البيولوجية و النووية .
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، و دعم العمليات التي تهدف الى الاستقرار و الأمن و الازدهار على المستوى الإقليمي و التحت إقليمي .

ثانيا : الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الانسانية.

لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة و الحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين الثقافات و التبادلات الإنسانية و العلمية و التكنولوجيا، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل.[2]

وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال :

- التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، و ما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لتحقيق التقارب و توثيق التفاهم بين الشعوب .
- الإشارة الى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم و التأهيل، لاسيما في النواحي الثقافية وتشجيع التبادل الثقافي و تعلم اللغات، و النهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.

[1] المبيضين، مخلد عبيد، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012، ص 112
[2] فيليب جوردون، مرجع سابق، ص 13

- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم .

- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، و احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.[1]

- الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية.

- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.

-الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة، تشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة و تسريع الإقلاع الاقتصادي.

-الإشارة مرة أخرى الى دعم المؤسسات الديمقراطية، و تقوية حكم القانون و المجتمع المدني.

- تكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.

- التعاون في مكافحة الإرهاب و تجارة المخدرات والجريمة المنظمة و الفساد

- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية و التعصب و كراهية الأجانب.

لا شك أن العناصر السابقة الذكر، لها أهمية أساسية في تحقيق شراكة اجتماعية و ثقافية وانسانية في حوض المتوسط، الا أن المقاربات المقترحة تعكس بشكل كبير منظور الاتحاد الأوروبي أكثر من أولويات الدول المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة و مكافحة الإرهاب.

ولا شك أيضا أن لمبدأ احترام الثقافات و الأديان، و محاربة العنصرية، أهمية خاصة في مواجهة تصاعد الدعوات في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى لاسيما تلك القائمة على الإسلام.[2]

[1] عمر، مجدي، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق ا لأوسط، 2005، ص 127

[2] وفاء بسيم، التعاون الأورو متوسطي، مرجع سابق، ص 248.

المطلب الثالث: الشراكة في المجال الاقتصادي و المالي.

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي و الاجتماعي الدائم و المتوازن و استمرار الحوار بين الاطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها لأجل خلق منطقة ازدهار مشتركة، و قد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

وسعيا الى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي الى شركائه.[1]

أولا: إقامة منطقة تجارة حرة

تم تحديد سنة 2010، كتاريخ لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية، و يتم هذا الإنشاء بالمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي نفرضها المنظمة العالمية للتجارة، و خلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

أما المرحلة الثانية، فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها. و قد قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي :

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، و الشهادات الخاصة به، و حماية حقوق الملكية الفكرية و الملكية الصناعية، و سيادة المنافسة.
- اتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، و تكامل الاقتصاد الوطني لكل

[1] عمر مجدي، مرجع سابق، ص 128

شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات و مستويات النمو لكل منهم.

- العمل على تحديث و تعديل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع اعطاء الأولوية

لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، و العمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.

- تشجيع الأولويات الهادفة الى تنمية تبادلات التكنولوجيا [1]

ثانيا: التعاون و التداول الاقتصادي.

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية :

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار، و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري.
- تشجيع الشراكات على عقد اتفاقيات فيما بينها.
- تنسيق البرامج المتعددة الأطراف القائمة إضافة لخطة العمل المتوسطية.
- الاعتراف بدور المرأة في التنمية، والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية
- التأكيد على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية و إدارتها إدارة منطقية.
- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية.
- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.
- التعاون من أجل تحديث الزراعة و إعادة هيكلتها، و تشجيع النمو الريفي المتكامل.
- التشديد على أهمية تنمية و تحسين البنية التحتية.
- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.[1]
- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء و تعزيز التخطيط الإقليمي.

[1] من نص بيان مؤتمر برشلونة.

[1] عمر، مجدي، مرجع سابق، ص 129-130

-العمل على تعزيز طاقات البحث و التطوير و الإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، و إنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث.

-تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق و تبادل المعطيات [2]

ثالثا : التعاون المالي.

أشار بيان برشلونة الى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من التعاون الاقتصادي و حتى السياسي و الاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم و معونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة الى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، و المعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، و تعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

و إذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، و مدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

[2] من نص بيان مؤتمر برشلونة .

جدول رقم 07 : ملخص للميزانية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الوحدة : مليون أورو.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
ميزانية ميدا	173	403	981	941	937	879.1	757.4	632.6	5704.1
ميزانية بنك الاستثمار الأوروبي	1038	681	1122	966	1002	1214	1401	1808	9232
الإجمالي	1211	1084	2103	1907	1939	2093.4	2158.6	2440.6	14936.1

المصدر : مذكرات إعلامية أورو متوسطية، **الشراكة الأورو متوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا**، المفوضية الأوروبية، 2004.

جدول رقم 08 :التزامات برنامج ميدا لكل دولة 1995-2002.

الوحدة: مليون أورو.

التزام ميدا الثنائي	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
الجزائر	-	-	41	95	28	30.2	60	50	304.2
مصر	-	75	203	397	11	12.7	-	78	776.7
الأردن	07	100	10	08	129	15	20	92	381
لبنان	-	10	86	-	86	-	-	12	194
المغرب	30	-	235	219	172	140.6	120	122	1038.6
سوريا	-	13	42	-	44	38	8	36	181
تونس	20	120	138	19	131	75.7	90	92.2	685.9
تركيا	-	33	70	132	140	310.4	151.9	20	857.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	3	20	41	5	42	96.7	-	100	307.7
إجمالي التزام ميدا الثنائي	60	371	866	875	783	719.3	449.9	602.2	4726.4
التزام ميدا الإقليمي	113	32	93	46	133	133	228.4	18.6	797.00
المساعدات الفنية والمخصص الشامل	-	-	22	20	21	26.8	79	11.8	180.6
الإجمالي	173	403	981	941	937	879.1	757.3	632.6	5704

المصدر : : مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا**، المفوضية الأوروبية، 2004.

المبحث الثالث : آفاق و تطلعات الشراكة الأورومتوسطية.

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية المتوسطية في الرموز الأربعة التالية : الاستقرار و الأمن و الحريات و التنمية.

إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار و اهتزاز الأمن و انتهاك الحريات و تراجع التنمية في البلاد المتوسطية النامية، كان دوما مبعثا للقلق و مدعاة لليقظة والحيطة لدى المجموعة الأوروبية، و أن يبقى الاستقرار في أوروبا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي إلا أن الأمن في أوروبا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة، يبقى متأثرا بما ينشأ عن التخلف التنموي و البطالة و غياب الحريات و التراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية و سياسية و أمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة .[1]

المطلب الأول : الفرص و التحديات أمام الشراكة الأورو متوسطية.

أن الواقع الإقليمي و الدولي الذي تمخض عن التغيرات التي حدثت في غضون السنوات الأخيرة، أدى الى وجود فرص و تحديات فعلية تواجه الشراكة الأورومتوسطية.

أولا : الفرص:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية، ستوفر بعض الفرص و المكاسب لكافة الشركاء على المدى البعيد و من أهمها :

- من المتوقع أن تحسن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة و الكفاءة الإنتاجيين.
- من المنتظر أن تعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي، الذي تسلكه البلدان المعنية.
- من المتوقع كذالك أن تفيد اتفاقيات الشراكة في تشجيع المنافسة و الاستثمار، و التجارة بصفة عامة.

[1] عمر، مجدي، مجع سابق، ص 133

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، و التي ستساعد على انجاح التعاون الأورومتوسطي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها :

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوروبا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط جنوبه و شرقه.

- وجود مجموعة من المشكلات، التي تواجه الدول المتوسطية، و تحتاج الى حلول مشتركة لمواجهتها.

- إن صيغة الشراكة الأورومتوسطية، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة " الشرق الأوسط الكبير"، التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثانيا : التحديات.

إنه من السهل على المراقب للشأن الأورومتوسطي، الإقرار أن هناك تحديات تواجه الشراكة، هذه التحديات تمثل في الحقيقة اختبارا صعبا لجدية التوجه الجديد لدول الاتحاد الأوروبي نحو الدول المتوسطية الشريكة، و من أهم هذه التحديات نذكر[2] :

- إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة.

- لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، و المتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف و إقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه.

- إن هدف إقامة منطقة تجارية حرة في إطار الشراكة المتوسطية، سيشمل الصناعات التحويلية فقط، و ليس منتوجات الصناعة الاستخراجية.

- لقد أبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي و الدخل المتوسطي الجنوبي.[3]

---

[1] زايري بلقاسم و دربال عبد القادر، "تأثير التبادل الحر الأورو–متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية، العدد 27، 2002، ص 44.

[2] سليمان المنذري، مرجع سابق، ص 232

[3] زايري بلقاسم و دربال عبد القادر، مرجع سابق، ص 46

- إن حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الإنفرادي مع الأقطار المتوسطية بصورة انتقائية سيقوض من الجهود الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المتوسطية الجنوبية.

- إن وجود شراكات متعددة المستويات و التفضيلات داخل بلدان الحوض المتوسط، يوحي بزيادة انقسامها و تقليص قوتها التفاوضية.

- يضاف الى ما سبق، أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قادرا على تنفيذ اتفاقية الشراكة لأن أجهزته هي التي صاغتها، معتمدة في ذلك على مفاهيم أوروبية و شروط و مواصفات هي التي تحددها.

المطلب الثاني : تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية .

الظروف الدولية و الإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي.[1]

أولا : في الجانب الاقتصادي و المالي. و الذي ينقسم إلى جزئيين الأول اقتصادي والثاني مالي **نتناولهما على النحو الاتي :**

1- التعاون الاقتصادي :

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، و الذي يهدف الى تحقيق الازدهار و إيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، و يعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة و التي من أهمها :

- إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب و شرق المتوسط.

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 179

- كما أن إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية.[1]

- بالإضافة الى كل ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فتح الأبواب للمنتجات الصناعية القادمة من دول شرق و جنوب المتوسط، دون أي قيود وفقا للاتفاقات الموقعة في الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي، كافيا من جانبه لحفز اتفاق التجارة الحرة، دون أن يحاول تقديم مزايا أخرى.

و هكذا يتضح أنه، برغم الآمال التي عقدتها دول جنوب و شرق المتوسط على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 10 سنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصادي و الانفتاح التجاري المعلن على منطقة المتوسط لم يحصل على أرض الواقع.[2]

2- التعاون المالي:

إن الشراكة الأورومتوسطية، بحاجة ماسة الى موازنة ذات مصداقية، قادرة على ترجمة الأهداف المعلنة على أرض الواقع، و إذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26%

فقط من الأموال المخصصة في "ميدا 1" تم صرفها، و تعود الأسباب الى المفوضية و تعقيدات آلياتها و شروطها المجحفة والى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصالح الجيوسياسية و التجارية لدولة دون أخرى .

ثانيا : الجانب السياسي والأمني .

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي الى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع الى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها، بما تعول عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية، نجد أنه وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج الى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية

[1] زايري بلقاسم و دربال عبد القادر، مرجع سابق، ص 47

[2] آر كيه رامازاني، مرجع سابق، 16

الفلسطينية، ونزاع الصحراء الغربية، والأزمة القبرصية، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة وحالت دون الوصول الى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي، كما ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة[1].

ويكمن العجز في تقدم المسار السياسي في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجيهات الأمريكية، وسيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومتوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.[2]

ثالثا : الجانب الاجتماعي و الثقافي و الإنساني .

يبدو الشق الاجتماعي في آلية الشراكة، هو العنصر الرئيسي المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المتوسط، ففي الوقت الذي تكرس فيه المفوضية الأوروبية مليارات من الأورو سنويا، لمساعدة دول وسط شرق القارة الأوروبية، على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية، بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة الأنظمة الاجتماعية الأوروبية والاندماج نسبيا في قواعد تعاملها و الاقتراب من أنظمة العمل والتقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة يبدو مهملا بشكل تام، ولا يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات و وضع قواعد تأهيل المؤسسات، لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحثة عن أسواق جديدة.

أما فيما يخص الشق الثقافي والإنساني، فإن ما أنجز خلال العقد الماضي، يعتبر أسرع و أكثر زخما من المستويين الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، و يعكس ذلك النخبة ورموز المجتمع المدني لدى الشركاء، في الحوار والتقارب وتطوير العلاقات بين الجانبين.

أن النجاح على المستوى الثقافي والإنساني، يمكن مع مرور الوقت وتراكم الجهود أن يمهد للتقارب السياسي، إذا تم تخطي العقبات الكبرى. والمقصود أن نشوء تيار شعبي من المجتمع المدني متناغم ومتقارب ومتفاهم في منطقة المتوسط، يمكن أن يكون وسيلة توجيه وربما ضغط على مؤسسات

[1] زايري بلقاسم و دربال عبد القادر، مرجع سابق، ص 48

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 181

صناعة القرار، لإحداث نقلة في سياسات ومواقف الشركاء تساهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه التعاون والتكامل بين شمال وجنوب المتوسط.[1]

المطلب الثالث: الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي ومن الدول المتوسطية لإنجاح الشراكة.

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوروبا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكون سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة ، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارية حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، و دورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأورو متوسطية.[2]

أولا : الدور المطلوب من الدول المتوسطية.

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصاديات للتعامل مع الأسواق المفتوحة و دعم قدراتها التنافسية، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:

- ضبط جوانب الطلب الكلي.
- تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- الحد من الإعانات والدعم.
- تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني.

[1] نصيف حتي، مرجع سابق، ص 99

[2] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2001، ص 249.

-خلق بيئة ومناخ مواتيان لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة.

و يتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية [1] :

1- تحسين مناخ الاستثمار .

و نشير هنا الى أن الأمر لا يقصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، تتمثل أهم عناصره فيما يلي :

- الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.
- وضوح الرؤى المستقبلية، و استقرار التشريعات و البيئة الاستثمارية.
- العدالة و المساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.
- المرونة و إزالة المعوقات الحقيقية أو المفتعلة. ة[2]

2- التحفيز المستمر للقطاع الخاص:

إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام الى وضع يقوم فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، و هذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، و فسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، و ذلك من خلال :

- إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة.
- تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه.
- استخدام الرسوم الجمركية و ضرائب الاستهلاك و الإنتاج بطريقة تؤدي الى جذب استثمارات القطاع الخاص.
- تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.
- تقديم حوافز مباشرة لمشروعات محددة، كمنح مالية و أرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.
- تبسيط الإجراءات الضريبية.

---

[2] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[1] زايري بلقاسم و دربال عبد القادر،مرجع سابق، ص 51

-تبني السياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال الى الداخل.[1]

3- العمل على زيادة معدلات النمو :

و من أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز على:

- زيادة معدلات الاستثمار تدريجيا، كنسبة من الناتج الوطني.
- زيادة معدلات الادخار، من خلال حملة وطنية لتنشيط الوعي الادخاري و جذب المدخرات من الخارج، و رفع مستوى الإنتاجية، وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص، و رفع كفاءة المشروعات العامة.
- وضع استراتيجية واضحة للتطوير و نقل التكنولوجيا.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.
- تنمية سوق المال، ليكون أكثر قدرة على تدوير و تشغيل مدخرات المجتمع، و ترشيد تخصيص موارده على الأنشطة الأكثر عائدا.
- العمل على إطلاق المنافسة، و تصفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض الكفاءة.
- تحسين جودة الإنتاج من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات الصناعية و الخدماتية.

-تحسين و صيانة البنية الأساسية، لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.[2]

ثانيا : الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي.

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

[1] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 184

1- في المجال السياسي و الاقتصادي :

إن المطلوب من الاتحاد الأوروبي هو :

- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، الى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة، الصناعة، التجارة و السياحة، و في مجالات أخرى.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي و الاقتصادي.
- تقديم دعم مالي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، و إقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين بالإستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، و التعليم، والبحث العلمي، و توطين التكنولوجيا، و التنمية الصناعية.[1]

2- في مجال التنمية المستدامة و العمالة المؤهلة :

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة و تطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم و يستمر، إلا بتوفر القاعدة العلمية و التكنولوجية، و مؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة و توظيفها من أجل استمرارية التنمية.

و هذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي و اجتماعي لدول جنوب و شرق المتوسط، و بالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه و تخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة .

كما أن الاتحاد الأوروبي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليما و تدريبا ، إما عبر إعداد و تمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا و أدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.[2]

---

[1] زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 82 ، سنة 2000، ص 75.

[2] زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، مرجع سابق، ص 53

3- في مجال طبيعة الملكية الاقتصادية :

نعني بذلك ما يسود العالم اليوم من تيار عارم يدعو الى التخلي عن الملكية العامة للأنشطة الاقتصادية الوطنية، و تعويضها بالملكية الخاصة " الخوصصة" . و تتبنى أوروبا كغيرها في الغرب هذا المفهوم، و تحث و ربما تضغط علنا أو ضمنا باتجاه سلوك هذا المسلك و اعتماد هذا التوجه الاقتصادي في الدول المتوسطية، كشرط مسبق و مطلوب للشراكة و التعاون، و كأساس لرفع كفاءة الأداء و الإنتاج.

أن دول جنوب و شرق المتوسط النامية أمام مفترق طرق، فاختيار شكل من أشكال الملكية له عواقب اقتصادية تتمثل في سرعة النمو الاقتصادي و القدرة على الدخول في سوق التجارة الدولية وعواقب اجتماعية متعلقة بالرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل.

وبالتالي فإنه من غير الحكمة الركون الى جانب معين، دون الاستعانة بالاستشارة العلمية في تحديد طبيعة الملكية التي تعتمد على طبيعة النشاط، والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد وموقعه التنافسي أمام بقية الدول الأخرى.

و بالتالي على الاتحاد الأوروبي تجاوز هذا الشرط، واستبداله بالمساهمة في رفع مستوى كفاءة الإدارة، ليس القطاع العام فقط، بل القطاع الخاص أيضا في الدول المتوسطية الشريكة.[1]

4- في مجال المعلوماتية :

يتوجب على الشركاء الأورومتوسطيين وعلى الجانب الأوروبي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية و العلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، و في أضعف الحالات فإنه لا بد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث و الاكتشاف في أوروبا، و تضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

[1] آر كيه رامازاني، مرجع سابق، ص21

ثالثا : الدور المطلوب من الطرفين الأوروبي و المتوسطي معا.

أمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة، أصبح مطلوبا من طرفيها لعب الأدوار الآتية:

- إنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة: في فلسطين وفي قبرص، والصحراء الغربية، دون أن ننسى العراق، فبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.

- اقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبي متوسطي، يكون هدفه تأسيس معاهد تكلف بطرح التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأسيس مجلس وزراء أورومتوسطي، يمكن أن تتخذ فيه القرارات لأغلبية مؤهلة، وأن تكون هناك "أمانة عامة" للشراكة، تتكفل بتشغيل هذه القرارات.

- تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، و هذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية و تبادل الكفاءاة.

ويجب أن يظل خلق منطقة للتبادل الحر في عام 2010 مشروعا ضخما، من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمارات. وفي هذا الصدد على أوروبا أن تقوم ببعض التسويات في بعض الميادين كالزراعة، وهذا هو في الحقيقة الطريق نحو النمو بالنسبة لأوروبا و لشركائها[1]

ومما سبق نستنتج أن من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين. فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

يلاحظ من خلال جولات الحوار التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخيرة كانت تسعى الى استكمال مشروعها المتوسطي مع الدول المتوسطية، من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، هذه العلاقات مقرونة بمساعدات مالية لإنعاش اقتصاديات الدول المتوسطية المتدهورة .

[1] جندلي، عبد الناصر.التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية .ط. 1.الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007. ص 147

إذا كانت الدول المتوسطية تنظر الى الشراكة على أنها، يمكن أن تكون لها سندا سياسيا واقتصاديا، حيث أنها بحاجة الى سند دولي، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و الدخول في نظام عالمي جديد، تحكمه قوى أخرى، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانت تنظر الى الشراكة على أنها تحقق لها مشروعها الذي ترمي إليه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو إدارة الأمن المتوسطي بعيدا عن المظلة الأمريكية، أي أنها كانت تريد الحفاظ عل مصالحها في المنطقة المتوسطية، لأنها تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي الرئيسي، وأن من حقها هي إدارة أزمات المنطقة وليس الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى تأسيس فضاء أوروبي متوسطي مستقل عن الإدارة الأمريكية.[2]

رغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الأورومتوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أورومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق ستحمل معها النجاح الذي سيعزز التعاون و الاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين. لذلك يجب أن تكون النية صادقة والإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.[1]

[2] جودت زيادة، رضوان، صدى الحداثة: ما بعد الحداثة في زمنها القادم، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2003، ص147

[1] جودت زيادة، مرجع سابق، ص 148

خاتمـــــــــة

ان المتتبع لمراحل تشكل و تطور الاتحاد الاوروبي يلاحظ ماحققه هذا التكتل اعتبره المحللون نموذجا اقليميا ودوليا في الاتحاد بالرغم من اختلاف اللغات والثقافات فظلا عن العامل التاريخي المتسم بالحروب والعداء.

اما بخصوص سياسة الاتحاد الاوروبي فمن خلال بحثنا توصلنا انه قوة ضاغطة بالنسبة لدول الجنوب ونقصد بالخصوص دول شمال افريقيا لكن يبقى الاتحاد الاوروبي و بالرغم من اجمالي الدول المنظوية تحته الا انه يبقى حلقة ضعيفة امام المنافس الكلاسيكي العالمي ممثلا في الولايات المتحدة الامريكية ومثال ذلك دور هذه الاخيرة في النزاع العربي الصهيوني وتاثيره في القرارات المصيرية العالمية سيما بعد وصول الرئيس الحالي دونالد ترومب الذي يبدو ومن خلال سياسته المنتهجة قد انفرد بسلطة اتخاذ القرار ونصب نفسه من خلال سياسة بلده وصي على جميع الدول لدرجة انه يهدد كل الدول بالتدخل العسكري احيانا وسحب الحماية أحيانا اخرى.

اما بخصوص قوة وحدة الاتحاد الاوروبي التي وان توسع عدد اعضاؤها و هو مرشح للتوسع اكثر الا انها مهددة بالتفكك بعدما ابدت احدى الدول الفاعلة ذات الوزن الثقيل نيتها في الانسحاب بناءا على المادة 50 من معاهدة برشلونة وهي بريطانيا فيما عرف بـ **(بريكزت**)بالإنجليزية (Brexit) هو هدف للعديد من الأشخاص، وجماعات الضغط والأحزاب السياسية منذ انضمام المملكة المتحدة في العام 1973 إلى السوق الأوروبية المشتركة التي نتج عنها الاتحاد الأوروبي .تمت الموافقة على استمرار عضوية المملكة المتحدة ضمن السوق الأوروبية المشتركة في استفتاء العام 1975 بنسبة 67% من الناخبين. في الاستفتاء الذي جرى في جوان 2016 على عضوية الاتحاد الأوروبي، صوت 52% من الناخبين لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي الأمر الذي نتج عنه بدء عملية معقدة لانسحاب المملكة المتحدة بالإضافة إلى تغيرات سياسية واقتصادية في المملكة المتحدة ودول أخرى. وفي تاريخ 29 مارس 2017، أرسلت تيريزا ماي رئيسة وزراء المملكة المتحدة رسالة إلى دونالد توسك رئيس المجلس الأوروبي تطالب فيها بتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة وبالتالي إطلاق مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي حق من حقوق الدول الأعضاء وفق المادة 50 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي اعتبارا من العام 2007. عملية انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي غامضة ضمن المادة 50 من قانون الاتحاد الأوروبي، التي تحكم عملية الانسحاب ولم يتم تفعيلها من قبل ما لم يتم التوافق على تمديد المدة فإن موعد المغادرة هو سنتين اعتبارا من تقديم بريطانيا إشعارً رسمياً برغبتها

في الخروج، ولكن هذا الإشعار الرسمي لم يتم تقديمه مباشرة في جوان 2016. من المفترض أن يتم خلال مدة العامين التفاوض على اتفاقيات جديدة ولكن لا يوجد أي متطلب لتوقيع اتفاقيات جديدة. وهو من شانه ان يفتح افاق المستقبل على مصراعيه ولا يمكن التنبؤ بما ينجم عن هذا الانسحاب سواءا على الصعيد الاقتصادي للاتحاد الاوروبي او على غيره من الاصعدة وللاشارة فإن بريطانيا كان لها اثر سلبي في تطبيق قرارات الاتحاد الاوربي في مجال سياسته الخارجية سيما تعلق بقضية الصراع العربي الصهيوني مما قد يخدم انسحابها هذه القضية مستقبلا .

و مما سبق و بناءا على الفرضيات التي بنينا عليها بحثنا نستخلص النقاط الاتي ذكرها :

- اعتبار الإتحاد الأوروبي نموذجا يقتدى به من طرف التكتلا ت الموجودة أو المستقبلية .
- أن الإتحاد الأور وبي كيان ضاغط على باقي الدول خاصة الإفريقية منها و المجاورة .
- يبقى الإتحاد الأوروبي على الأقل في الوقت الراهن حلقة ضعيفة في رسم السياسات الدولية أمام الولايات المتحدة الأمريكية فظلا عن هيآة الأمم المتحدة .
- يبقى مصير ووزن الإتحاد الأوروبي مرهون بإنسحاب أحد أعمدته الفاعلين اقتصاديا و سياسيا ممثلا في بريطانيا .
- في حل إنسحاب بريطانيا من الإتحاد نعتقد بأن هذا يحقق استقلالية المجموعة عن الحلف الأطلسي و بالنتيجة عن الولايات المتحدة الأمريكية، و هو العامل الذي من شأنه خدمة القضية الفلسطينية .

قائمة المراجع

الكتـــــب:

1) إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط 1،المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1973

2) بخوش مصطفى، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر لنشع والتوزيع، 2006

3) بشار خضر، أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، تر: جوزيف عبد الله، مركز الدراسات الوحدة، ط1، بيروت، 1993

4) بن عنتر عبد النور، العد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

5) جندلي، عبد الناصر.التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2007

6) جودت زيادة، رضوان، صدى الحداثة: ما بعد الحداثة في زمنها القادم، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2003

7) الحاج، علي. سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط 1، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت، 2005

8) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

9) حليم، سعد، مترجما، دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2004

10)رزيق المخادمي عبد القادر، الإتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

11)زرنوقة، صالح سالم، محررا، العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2002

12)سعد الشربيني، وفاء، محررا الإتحاد الأوروبي والوضع السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005

13)سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999

14)سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2001

15)السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، مكتبة النهضة، القاهرة، 1998

16)شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط 5، دار هومة، الجزائر، 2007

17) الصادق، العلالي، العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية – قانونية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، الجزائر

18) عبد الحميد حسن وآخرون ، مؤلفين علم النفس الأمني، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006

19) عبد الحي، وليد وآخرون، آفاق التحولات الدولية الراهنة، دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، عمان، 2002

20) عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ط 1، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994 الجزائر

21) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدةمركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت، 1986

22) عماد عبد الغني، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري2006

23) عمر، مجدي، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005

24) غضبان مبروك، المدخل العلاقات الدولية، ط 1، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية

25) فيليب جوردون، سياسة أوروبا غير المشتركة، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد5

26) المبيضين، مخلد عبيد، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012

27) محفوظ، محمد، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998

28) محمود الإمام، محمد، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط 1، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ديسمبر2004

29) مصطفى كمال، محمد وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت2001

30) نادية محمود عبد العزيز، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1986

31) نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، ط ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2004.

32) نوري النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008

33) ولعلو افتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 1997

34) وندت ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)، النشر العلمي والمطاب، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006

35) وندت، ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)، النشر العلمي والمطابع–جامعة الملك سعود، الرياض، 2006

36) يوسف حتى، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 ، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985

المجلات:

1) آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية : إطار برشلونة" ، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22

2) بخوش مصطفى، الرؤية الأوربية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، العالم الإستراجي ، مركز للدراسات الإستراتجية، العدد2، 2008

3) زايري بلقاسم و دربال عبد القادر، "تأثير التبادل الحر الأورو–متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية، العدد 27، 2002

4) زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 82 ، سنة 2000

5) عرفان تقي الحسيني، الإتحاد الأوربي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، مجلة البحوث الإقتصادية عربية، العدد11، 1998

6) محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العدد السابع، القاهرة، 1997

7) مفيد شهاب، نحو بلورة رؤية عربية مشتركة لشراكة الأوربية المتوسطية، مجلة الشؤون عربية، العد88

8) نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الاهرام) مصر، العدد73

9) نبيه (الأصفهاني)، الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد، مجلة السياسة الدولية، يوليو 1997، عدد، 130.

10) نصيف حتي، "المأزق العربي" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996

الفهـــــرس

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
مقدمـــة	أ
الـفصـل الأول : السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المجال الأمني	**04**
المبحث الأول : السياسية الأوروبية في مجال الأمن و الدفاع	**06**
المطلب الأول : الأمن الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية	**06**
المطلب الثاني : السياسة الأمنية الأوروبية الأورو متوسطية	**08**
المطلب الثالث : الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي .	**10**
المبحث الثاني : مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط.	**11**
المطلب الأول : التعريف بمقاصد السياسة الأورو متوسطية الأمنية	**12**
المطلب الثاني: المعايير المحددة للسياسة الأورو متوسطية الأمنية (السياسة الأمنية الأورو متوسطية).	**21**
المطلب الثالث : مرتكزات السياسة الامنية العامة الأورو متوسطية .	**22**
المطلب الرابع: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة السياسات العامة الامنية الأورو متوسطية.	**23**
المطلب الخامس : آفاق السياسة الأمنية الأوروبية	**24**
الـــفصل الثانـــي : مسار علاقات التعاون الأورو متوسطي	**27**
المبحث الأول : تطور العلاقات الأورو متوسطية	**29**
المطلب الأول : أوروبا و المتوسط	**29**
المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية في بين 1989/1957	**32**
المطلب الثالث :السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية بين 1995/1989	**38**
المبحث الثاني : العلاقات الاورو متوسطية من التعاون الى الشراكة	**41**
المطلب الأول : مؤتمر برشلونة ودوره في تعزيز العلاقات الأورو متوسطية	**41**
المطلب الثاني : الشراكة في المجالات غير الاقتصادية	**45**
المطلب الثالث : الشراكة في المجال الإقتصادي والمالي	**48**

المبحث الثالث : آفاق وتطلعات الشراكة الأورو متوسطية .	53
المطلب الأول: الفرص والتحيات التي تواجه الشراكة الأورو متوسطية	53
المطلب الثاني: تقييم الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية	55
المطلب الثالث: الدور المطلوب من الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط لإنجاح الشراكة	58
الخاتـمـة	65
قائمــة المراجع	68